



Distr.
GENERAL
A/CONF.95/3
25 May 1979
ARABIC
Original: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال
أسلحة تقليدية يمكن اعتبارها مفرطة
الضرر أو عشوائية الأثر
جنيف ، ١٠ - ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩

تقرير المؤتمر التحضيري لمؤتمر الأمم
المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة
تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر
أو عشوائية الأثر

كتاب الاحالة

يقدم المؤتمر التحضيري رفق هذا ، عملاً بالمادة ١١ من نظامه الداخلي ، تقريراً عن دورته الأولى والثانية إلى مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الدورة الأولى
٤	٣- ١	أولاً - مقدمة
٥	١٩- ٤	ثانياً - تنظيم المؤتمر التحضيري
٦	١٥- ١١	ألف - المشتركون في الدورة الأولى
٨	١٦	باء - أعمال الدورة الأولى
٨	١٩- ١٧	جيم - وثائق الدورة الأولى
١٠	٢١- ٢٠	ثالثاً - المقررات المتخذة في الدورة الأولى
١٠	٢٤- ٢٢	رابعاً - التوصيات المتخذة في الدورة الأولى
.. / ..		

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الدورة الثانية</u>
١١	٢٦-٢٥	أولا - مقدمة
١٢	٤٢-٢٧	ثانيا - تنظيم الدورة الثانية
١٢	٣٢-٢٨	ألف - المشتركون في الدورة الثانية
١٤	٤١-٣٣	باء - أعمال الدورة الثانية
١٥	٤٢	جيم - وثائق الدورة الثانية

المرفقات

١٦	الأول - الوثائق المقدمة الى المؤتمر التحضيري
		ألف - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من توفو ، وجاما يكا ، ورومانيا ، وزائير ، والسودان ، والسويد ، وسويسرا ، وغانا ، وقنزويلا ، ومصر ، والمكسيك ، والنمسا ، ويوفوسالافيا
١٦		باء - مشروع اقتراح بشأن المتفجرات الوقودية - الهوائية مقدم من السويد وسويسرا والمكسيك
١٧		جيم - ورقة عمل بشأن بعض الأسلحة والمقذوفات صغيرة العيار مقدمة من زائير والسويد والمكسيك
١٧		دال - مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال الأسلحة المحرقة ، مقدم من المكسيك
٢١		هاء - مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال المقذوفات الصغيرة العيار شديدة الضرر مقدم من المكسيك
٢٢		واو - مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال الأسلحة الشنطوية المضادة لأفراد ، مقدم من المكسيك
٢٢		زاي - مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال السهيمات مقدم من المكسيك
٢٣		حاء - خطوط عريضة أولية لمعاهدة مقدمة من المكسيك

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفقرات

٢٦	طاء - اقتراح بشأن تنظيم استعمال الألغام الأرضية والاجهزة الاخرى : مشروع مواد معاهدة مقدم من أسبانيا ، واستراليا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والدانمرك ، وفرنسا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا
٢٩	ياء - مشروع اقتراح بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها مقدم من : اسبانيا ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وبنما ، وتوغو ، وجامايكا ، والجمهورية العربية السورية ، والدانمرك ، ورومانيا ، وزائير ، والسودان ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفنلندا ، وكندا ، والمغرب ، والمكسيك ، والنرويج ، والنمسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويوفوسالافيا ، واليونان
٢٩	كاف - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من استراليا وهولندا
٣٠	لام - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من الدانمرك ، والنرويج
٣٢	ميم - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من اندونيسيا
٣٣	نون - مشروع اقتراح بشأن تنظيم استعمال منظومات الأسلحة ذات العيار الصغير مقدم من السويد والمكسيك
٣٥	سين - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من استراليا وهولندا
٣٧	الثاني - تقرير الفريق العامل التابع للمؤتمر التحضيري لحظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
٤٧	الثالث - تقرير فريق الصياغة بشأن الأسلحة المحرقة
٥٤	الرابع - تقرير الفريق العامل فير الرسمي المعني بمنظومات الأسلحة ذات العيار الصغير

الدورة الأولى

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، القرار ١٥٢/٣٢ في إطار البند المعنون " الأسلحة المحرقة وغيرها من أنواع الأسلحة التقليدية التي يمكن أن يكون استعمالها محل حظر أو تقييد لأسباب انسانية " . وفيما يلي نص منطوق ذلك القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ١ - تري أن العمل بشأن هذه الأسلحة ينبغي أن يقوم على أساس ما تحدد حتى الآن من مجالات للاتفاق ، وأن يشمل البحث عن مزيد من مجالات الاتفاق وأن يسمى ، في كل حالة من الحالات ، الى تحقيق الاتفاق على أوسع نطاق ممكن ؛

" ٢ - وتقرر عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ بغية التوصل الى اتفاقات بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بما في ذلك أية أسلحة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، مع مراعاة الاعتبارات الانسانية والعسكرية ، وبشأن مسألة وضع نظام للاستعراض الدوري لهذا الموضوع ، وبقصد بحث المزيد من الاقتراحات ؛

" ٣ - وتقرر عقد مؤتمر تحضيرى للأمم المتحدة للاعداد للمؤتمر المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه ، وترجو من الأمين العام ارسال دعوات الى جميع الدول والأطراف المدعوة الى حضور المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الانساني المطبق في المنازعات المسلحة ؛

" ٤ - وتوصي بعقد المؤتمر التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، مرة في عام ١٩٧٨ ، لأغراض تنظيمية ، ثم فيما بعد لمهمة ارساء أفضل أساس موضوعي ممكن للتوصل في مؤتمر الأمم المتحدة الى الاتفاقات المشار اليها في هذا القرار وبحث المسائل التنظيمية المتصلة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة ؛

" ٥ - وترجو من الأمين العام مساعدة المؤتمر التحضيري فيما يقوم به من أعمال ؛

" ٦ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين بندا بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر : تقرير المؤتمر التحضيري " .

٢ - وأثناء المشاورات غير الرسمية التي جرت بين الدول الأعضاء في نيويورك في غضون الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة وبعدها ، تم التوصل الى اتفاق على عقد المؤتمر التحضيري في جنيف في الفترة من ٢٨ آب/اغسطس الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

٣ - وقام الأمين العام ، عملاً بالفقرة ٣ من القرار ، بتوجيه مذكرة شفوية ، مؤرخة في ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨ ، الى جميع الدول الأعضاء والدول التي لها صفة المراقب لدعوتها الى الاشتراك في المؤتمر التحضيري (١) . كما عمد مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، بناءً على تعليمات من الأمين العام ، الى توجيه دعوة ، في مذكرتين شفويتين مؤرختين في ٢٤ أيار/ مايو و ٢١ تموز/ يوليه ١٩٧٨ ، الى جميع الأطراف الأخرى المشار اليها في الفقرة الواردة أعلاه لحضور المؤتمر التحضيري .

ثانياً - تنظيم المؤتمر التحضيري

٤ - عقد المؤتمر التحضيري في ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٧٨ في قصر الأمم في جنيف لدورة مدتها ثلاثة أسابيع . وافتتح الدورة ممثل الأمين العام السيد رولف بيورنرشتيت ، مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وتلا رسالة موجهة من الأمين العام الى المؤتمر التحضيري .

٥ - وعين الأمين العام السيدة آمادا سيفارا لشغل منصب الأمين التنفيذي للمؤتمر التحضيري (٢) .

٦ - وانتخب المؤتمر التحضيري ، في جلسته العامة ٢ ، رئيساً له بالتزكية ، السيد عليي أدينيبي الممثل الدائم لنيجييريا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف .

٧ - كما انتخب المؤتمر التحضيري بالتزكية ، في جلسته العامة ٧ ، ١٣ نائباً للرئيس من الدول الأعضاء التالية : الأردن ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واندونيسيا ، وبلغاريا ، وبنما ، وبيرو ، وجامايكا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وزائير ، والسويد ، ومصر ، والهند ، ويوغوسلافيا . وفي الجلسة نفسها انتخب ، بالتزكية ، السيد روبرت أكرمان من هولندا ليكون مقرراً للمؤتمر التحضيري .

٨ - وبناءً على توصية الرئيس ، عين المؤتمر التحضيري ، في جلسته العامة ١٥ ، أعضاء لجنة

(١) كان الاشتراك في المؤتمر الدبلوماسي مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف في اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ وهي : اتفاقية لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧١ ، ص ٨٥) ، والاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب (المرجع نفسه ، رقم ٩٧٢ ، ص ١٣٥) ، والاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (المرجع نفسه ، رقم ٩٧٣ ، ص ٢٨٧) .

(٢) اعتباراً من ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ وحتى نهاية الدورة الأولى كان السيد اليساندرو كوراديني هو الأمين التنفيذي بالنيابة للمؤتمر التحضيري .

.. / ..

وثائق التفويض الخمسة التالي ذكرهم : اكوادور ، وبولندا ، والجمهورية العربية السورية ، والمغرب ، والولايات المتحدة الأمريكية .

٩ - واعتمد المؤتمر التحضيري ، في جلسته العامة ٣ ، جدول الأعمال المؤقت ، بما في ذلك التعديل الشفوي الذي اقترحه الرئيس في الجلسة العامة الثانية ، لاضافة بند جديد بالرقم ٣ عنوانه " مناقشة عامة " ، واعادة ترقيم البنود التالية تبعا لذلك (A/CONF.95/PREP.CONF./3) .

١٠ - واعتمد المؤتمر التحضيري ، في جلسته العامة ١٦ ، مشروع النظام الداخلي ، بصيغته المعدلة والمنقحة أثناء نظر المشروع ، وذلك باستثناء المواد المتعلقة باتخاذ القرارات والمسود المرتبطة بها (A/CONF.95/PREP.CONF./4) . وأثناء المداولات التي جرت بشأن تلك المسألة المتبقية ، تم الاعراب عن وجهتي نظر : الأولى تقول انه ينبغي تطبيق النظام الداخلي للجمعية العامة ، أما الثانية فتذهب الى أنه ينبغي اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء . وقد نوقشت مختلف الوسائل الكفيلة بالتوفيق بين هذين النهجين ، الا أنه تم التسليم بأن هذه المسألة تستلزم مزيدا من البحث في الدورة التالية للمؤتمر التحضيري .

ألف - المشتركون في الدورة الأولى

١١ - اشترك في الدورة الأولى للمؤتمر التحضيري ممثلو الدول التالية وعددها ٧٤ دولة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بلغاريا
الارجنتين	بنفلا ديش
الأردن	بنما
اسبانيا	بولندا
استراليا	بوليفيا
اسرائيل	بيرو
اكوادور	تايلند
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	تركيا
اندونيسيا	تشيكوسلوفاكيا
اوروغواي	توفو
ايران	تونس
ايرلندا	جامايكا
ايطاليا	الجزائر
باكستان	الجمهورية العربية الليبية
البرازيل	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
البرتغال	الجمهورية العربية السورية
بلجيكا	جمهورية كوريا

الدانمرك	مالطة
رومانيا	ماليزيا
زائير	مدغشقر
سرى لانكا	مصر
السودان	المغرب
السويد	المكسيك
سويسرا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
شيلي	منغوليا
العراق	النرويج
غانا	النمسا
فرنسا	نيجييريا
الفلبين	نيكاراغوا
فنزويلا	نيوزيلندا
فنلندا	الهند
فييت نام (جمهورية - الاشتراكية)	هنغاريا
كندا	هولندا
كوبا	الولايات المتحدة الامريكية
الكويت	اليابان
لكسمبرغ	يوغوسلافيا
ليبيريا	اليونان

١٢ - واشترك في الدورة الأولى ممثلو حركات التحرير الوطني الأربع التالية :
الجبهة الوطنية (زبابوى)

مؤتمر الواحد وبين الافريقيين لآزانيا (جنوب افريقيا)

المؤتمر الوطني الافريقي (جنوب افريقيا)

منظمة التحرير الفلسطينية

١٣ - وبالإضافة الى ذلك ، حضر الدورة الأولى ، كمرقبين ، ممثلو المنظمات الخمس التالية :

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

فرسان مالطة

لجنة الصليب الأحمر الدولية

منظمة الدول الامريكية

المنظمة الدولية للدفاع المدني

١٤ - كما حضرت الدورة الأولى للمنظمات غير الحكومية التالية :

الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء

أصدقاء اللجنة العالمية للتشاور

جمعية الشابات المسيحية العالمية

رابطة جمعيات الصليب الأحمر

لجنة القانونيين الدولية

المؤتمر الاسلامي العالمي

مجلس السلم العالمي

المعهد الدولي للقانون الانساني

معهد هنري دوتان

١٥ - وفي ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، اجتمعت لجنة وثائق التفويض ، وقدمت الى الجلسة العامة ١٦ المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ تقريراً عن وثائق تفويض الدول . وفي الجلسة نفسها أحاط المؤتمر التحضيري علماً بالتقرير .

باء - أعمال الدورة الأولى

١٦ - عقد المؤتمر التحضيري ١٧ جلسة عامة ، وعدد من الجلسات غير الرسمية . وقد أدلت ٣٠ دولة وستة مراقبين ببيانات في المناقشة العامة تشير الى كل من المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية .

جيم - وثائق الدورة الأولى

١٧ - طلب المؤتمر التحضيري الى الأمانة العامة ، في جلسته العامة ٤ ، أن تضع تحت تصرفه بعض الوثائق ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الانساني المطبق في المنازعات المسلحة . ووفقاً لهذا الطلب ، وزعت الوثائق التالية :

تقرير اللجنة المخصصة لموضوع الأسلحة التقليدية والتابعة
A/CONF.95/PREF.CONF./CRP.1
للمؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الانساني
المطبق في المنازعات المسلحة ، الدورة الأولى ، جنيف ،
٢٠ شباط / فبراير - ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٤
(CDDH/47/Rev.1) - الدورة الأولى

- A/CONF.95/PREP.CONF./CRP.2 — المرجع نفسه — (CDDH/220/Rev.1) الدورة الثانية
- A/CONF.95/PREP.CONF./CRP.3 — المرجع نفسه — (CDDH/IV/237/Rev.1) — الدورة الثالثة
- A/CONF.95/PREP.CONF./CRP.4 — المرجع نفسه — (CIDH/IV/225) بصيغتها المعدلة في الوثيقة (CDDH/408) — الدورة الرابعة
- A/CONF.95/PREP.CONF./CRP.5 — المرجع نفسه — (CDDH/IV/218) — جدول مقارن للاقتراحات
- ١٨ — وقامت الأمانة العامة ، بناءً على طلب المؤتمر التحضيري أيضا ، بإعداد وثيقة تتضمن قائمة مقارنة بالقواعد المتعلقة باتخاذ القرارات والمنقولة عن المؤتمرات التي عقدتها مؤخرا كل من الأمم المتحدة والهيئات الأخرى (A/CONF.95/PREP.CONF./CRP.6) .
- ١٩ — وأثناء سير أعمال الدورة الأولى للمؤتمر التحضيري قدمت الوثائق التالية التي تتناول المسائل الموضوعية المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال :
- (أ) مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة ، مقدم من توغو ، وجامايكا ، ورومانيا ، وزائير ، والسودان ، والسويد ، وسويسرا ، وفانا ، وفنزويلا ، ومصر ، والمكسيك ، والنمسا ، ويوفوسلافيا (A/CONF.95/PREP.CONF./L.1/Rev.1 و Rev.1/Add.1 و Add.2) .
- (ب) مشروع اقتراح بشأن المتفجرات الوقودية الهوائية ، مقدم من السويد ، وسويسرا ، والمكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.2/Rev.1) .
- (ج) ورقة عمل بشأن بعض الأسلحة والمقذوفات الصغيرة العيار ، مقدمة من زائير ، والسويد ، والمكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.3) .
- (د) مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال الأسلحة المحرقة ، مقدم من المكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.4) .
- (هـ) مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال المقذوفات الصغيرة العيار البالغة الضرر ، مقدم من المكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.5) .
- (و) مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال الأسلحة الشظوية المضادة للأفراد ، مقدم من المكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.6) .
- (ز) مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال السهيمات ، مقدم من المكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.7) .
- (ح) خطوط عريضة أولية لمعاهدة عامة تطبق على الصعيد العالمي بشأن الأسلحة التقليدية ، مقدمة من المكسيك (A/CONF.95/PREP.CONF./L.8 و Corr.1) .
- (ط) اقتراح بشأن تنظيم استعمال الألغام الأرضية والأجهزة الأخرى : مشروع مساو معاهدة : مقدم من إسبانيا ، وأستراليا ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والدانمرك ،
- .../...

وفرنسا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا (A/CONF.95/PREP.CONF./L.9 و Corr.1 و Add.1) .

(ى) مشروع اقتراح بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها ، مقدم من اسبانيا ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وبنما ، وتوفو ، وجامايكا ، والجمهورية العربية السورية ، والدانمرك ، ورومانيا ، وزائير ، والسودان ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفنلندا ، وكندا ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويوغوسلافيا ، واليونان (A/CONF.95/PREP.CONF./L.10/Add.1 و Add.2 و Add.3) .

(ك) مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة ، مقدم من استراليا وهولندا (A/CONF.95/PREP.CONF./L.11) .

(ل) مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة ، مقدم من الدانمرك والنرويج (A/CONF.95/PREP.CONF./L.12)

وترد في المرفق الأول لهذا التقرير الوثائق المذكورة أعلاه .

ثالثا - المقررات المتخذة في الدورة الأولى

٢٠ - قرر المؤتمر التحضيرى ، رهنا بموافقة الجمعية العامة ، أن يعقد دورة أخرى في الفترة من ١٩ آذار/مارس الى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩ في جنيف ، يتم خلالها انجاز الأعمال المتعلقة بما لا يزال متبقيا من مسائل تنظيمية ، وفي الوقت نفسه ، انجاز الأعمال المتعلقة بارساء أفضل أساس موضوعي ممكن للتوصل في مؤتمر الأمم المتحدة الى الاتفاقات المتوخاة في قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٢ .

٢١ - وقرر المؤتمر أن تكون الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية هي لغات العمل المستخدمة في جميع أعماله ، وأن يجرى توفير محاضر موجزة للجلسات العامة والاجتماعات هيئية فرعية واحدة اذا ما انشئت تلك الهيئة . وأوصى ، بناء على ذلك ، بأن تتخذ الجمعية العامة المقررات المناسبة .

رابعا - التوصيات المتخذة في الدورة الأولى

٢٢ - قرر المؤتمر التحضيرى ، في جلساته العاشرين ١٥ و ١٦ ، أن يتقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بالتوصيتين الواردين أدناه والمتعلقتين بأعماله مستقبلا ويعقد مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

٠٠ / ٠٠

- ٢٣ - وأوصى المؤتمر التحضيري بأن تبذل الدول قصارى جهدها لتمثل في دورته الثانية ، وأن يتضمن هذا التمثيل خبرة فنية بشأن المسائل الموضوعية التي سيجرى تناولها .
- ٢٤ - وأوصى المؤتمر التحضيري بأن يعقد في جنيف في الفترة من ١٠ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

الدورة الثانية

أولا - مقدمة

- ٢٥ - ذكر المؤتمر التحضيري في تقريره الى الجمعية العامة عن أعمال دورته الأولى التي انعقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ آب/اغسطس الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أنه ، رهنا بموافقة الجمعية العامة ، قد قرر عقد دورة أخرى من ١٩ آذار/مارس الى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩ ، في جنيف أيضا ، يستكمل خلالها أعماله المتعلقة بالقضايا التنظيمية المتبقية ، ويعمل على ارساء أفضل أساس موضوعي للتوصل الى الاتفاقات المشار اليها في قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٢ (٣) .
- ٢٦ - وقد أيدت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، في قرارها ٣٣/٧٠ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ذلك المقرر . وبالإضافة الى ذلك أحاطت علما بتقرير المؤتمر التحضيري عن أعمال دورته الأولى وبالتقدم المحرز في صدد الجوانب التنظيمية . وفيما يلي منطوق القرار ٣٣/٧٠ :

" ان الجمعية العامة ،

...

- ١ - تحيط علما بتقرير المؤتمر التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر عن أعمال دورته الأولى ، وبالتقدم المحرز في صدد الجوانب التنظيمية ؛
- ٢ - تلاحظ أن عددا من الاقتراحات قد قدم بشأن الأعمال المضمونية لمؤتمر الأمم المتحدة ، وأنه تم تبادل وجهات النظر حول هذه الاقتراحات ؛
- ٣ - تؤكد من جديد اعتقادها بأن مؤتمر الأمم المتحدة ينبغي أن يسعى جاهدا للتوصل الى اتفاق بشأن الصكوك المحددة في ميدان بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ؛

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٤

(A/33/44) ، الفقرة ٢٠ .

٠٠/٠٠

" ٤ - تؤيد مقرر المؤتمر التحضيري بعقد دورة أخرى في الفترة من ١٩ آذار/ مارس الى ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٧٩ بغية مواصلة أعماله التحضيرية في صدد الجوانب التنظيمية والمضمونية معا لمؤتمر الأمم المتحدة ؛

" ٥ - تؤكد من جديد قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ وتؤيد توصية المؤتمر التحضيري بعقد المؤتمر في جنيف في الفترة من ١٠ الى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ؛

" ٦ - تدعو الدول الى الاشتراك اشتراكا نشطا في الأعمال المقبلة للمؤتمر التحضيري وفي مؤتمر الأمم المتحدة نفسه ، وأن تكون ممثلة ، بقدر ما يمكن ، بمن يلزم من الخبراء القانونيين والعسكريين والطبيين ؛

" ٧ - تطلب الى الأمين العام أن يوفر مساعدة مستمرة للمؤتمر التحضيري في أعماله ، وأن يضطلع بالاعدادات اللازمة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة ؛

" ٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والثلاثين بندا عنوانه " مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر : تقرير المؤتمر " .

ثانيا - تنظيم الدورة الثانية

٢٧ - عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٧٠ ، افتتح رئيس المؤتمر التحضيري الدورة الثانية للمؤتمر يوم ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٩ . واستمر جميع أعضاء مكتب المؤتمر التحضيري ، الذين انتخبوا في الدورة الأولى ، في أداء أعمالهم بتلك الصفة خلال الدورة الثانية .

ألف - المشتركون في الدورة الثانية

٢٨ - اشترك في الدورة الثانية للمؤتمر التحضيري ممثلو الدول التالية وعدد ٦٨ دولة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اوروغواى
الارجنتين	ايران
اسبانيا	ايرلندا
استراليا	ايطاليا
اسرائيل	باكستان
اكوادور	البرازيل
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	البرتغال
اندونيسيا	بلجيكا

••/••

بلغاريا	فنزويلا
بنما	فنلندا
بولندا	فييت نام
بيرو	قبرص
تايلند	كندا
تركيا	كوبا
تشيكوسلوفاكيا	كينيا
تونس	لكسمبرغ
جامايكا	مالطة
الجزائر	مدغشقر
الجمهورية العربية الليبية	مصر
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	المغرب
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	المكسيك
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
الجمهورية العربية السورية	منغوليا
جمهورية كوريا	النرويج
الدانمرك	النمسا
رومانيا	نيجيريا
زائير	نيوزيلندا
السودان	الهند
السويد	هنغاريا
سويسرا	هولندا
العراق	الولايات المتحدة الامريكية
غانا	اليابان
فرنسا	بيغوسلافيا
الفلبين	اليونان

٢٩ - وبالإضافة الى ذلك اشترك ممثلو حركات التحرير الوطني التالية في الدورة الثانية : الجبهة الوطنية (زمايوى) ، ومؤتمر الوحد وبيين الافريقيين لآزانيا (جنوب افريقيا) ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠ - وحضر ممثلو المنظمات التالية أيضا الدورة الثانية بصفة مراقبين : الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة ، وفرسان مالطة ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية .

٣١ - وحضر ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية الدورة الثانية : أصدقاء اللجنة العالمية للتشاور ، وجمعية الشابات المسيحية العالمية ، والرابطة الطبية العالمية ، ولجنة القانونيين الدولية ، والمؤتمر اليهودى العالمى ، والمعهد الدولى للقانون الانسانى ، ومعهد هنرى دونان .

٣٢ - واجتمعت لجنة وثائق التفويض في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وقد تم تقريرها عن وثائق تفويض الدول الى الجلسة العامة ٢٦ المعقودة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ (A/CONF.95/PREP.8/CONF.8). وفي الجلسة نفسها أحاط المؤتمر التحضيري علما بذلك التقرير .

باء - أعمال الدورة الثانية

٣٣ - عقد المؤتمر التحضيري في دورته الثانية (١١ جلسة عامة) (من الجلسة ١٨ الى الجلسة ٢٨) بالإضافة الى عدد من الجلسات العامة غير الرسمية ، جرى خلالها جميعا لقاء بيانات بصدق البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال .

٣٤ - وفي الجلسة العامة ١٩ ، قرر المؤتمر التحضيري انشاء فريق عامل للنظر في مشاريع الاقتراحات بشأن الشذايا التي لا يمكن الكشف عنها (A/CONF.95/PREP.CONF./L.10 و Add.1 الى Add.3 ، والمستنسخة في المرفق الأول ، الفرع " يا ") وفي الاقتراحات بشأن تنظيم استعمال الألغام الأرضية والأجهزة الأخرى (A/CONF.95/PREP.CONF./L.9 و Corr.1 و Add.1 ، والمستنسخة في المرفق الأول ، الفرع " طاء ") . وتم انتخاب مقرر المؤتمر التحضيري السيد ر. ه. أكرمان (هولندا) رئيسا للفريق العامل . وفي الجلسة العامة ٢٦ ، نظر المؤتمر التحضيري في تقرير الفريق العامل (A/CONF.95/PREP.CONF./10) واعتمده ، وهو يرد بوصفه المرفق الثاني لهذا التقرير .

٣٥ - وفي الجلسة العامة ١٩ ، قرر المؤتمر التحضيري أن ينظر في مسألة الأسلحة المحرقة في جلساته العامة غير الرسمية . وبعد عدد من الجلسات ، قرر المؤتمر التحضيري في جلسته العامة الرسمية ٢٥ أن ينشئ فريقا للصياغة بشأن الأسلحة المحرقة برئاسة اليفتانت كولونيل رولف فيلبر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) . وفي الجلسة العامة ٢٧ ، نظر المؤتمر التحضيري في تقرير فريق الصياغة (A/CONF.95/PREP.CONF./11) . واعتمده ، وهو يرد بوصفه المرفق الثالث لهذا التقرير .

٣٦ - وفي جلسة عامة غير رسمية عقدت في ٥ نيسان/ابريل ، قرر المؤتمر التحضيري أن ينشئ فريقا عاملا غير رسمي معنيا بمنظومات الأسلحة ذات العيار الصغير برئاسة السيد ر. ه. أكرمان (هولندا) . وفي الجلسة العامة ٢٦ نظر المؤتمر التحضيري في تقرير الفريق العامل غير الرسمي (A/CONF.95/PREP.CONF.9) واعتمده ، وهو يرد بوصفه المرفق الرابع لهذا التقرير .

٣٧ - وجرت مناقشات وجيزة في الجلسات العامة بصدد مسائل المتفجرات الوقودية والهوائية ، والأسلحة المشظية المضادة للأفراد ، والسهيمات . ولم يسمح الوقت بمناقشتها بقدر أكبر من التفصيل . ولذلك لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها . ويوصى بأن تجرى البلدان مزيدا من الدراسة لهذه المسائل ، بغية مناقشتها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة .

٣٨ - وفي خلال أعمال المؤتمر التحضيري ، نظر المؤتمر في مسألة القواعد المتصلة باتخاذ القرارات والقواعد ذات الصلة في النظام الداخلي (A/CONF.9/PREP.CONF./4) التي لم يمكن

.../...

اعتمادها في الدورة الأولى . ولم يتمكن المؤتمر التحضيري من التوصل الى اتفاق بشأن تحديد طريقة اتخاذ القرارات في مادة رسمية من النظام الداخلي . وعلى الرغم من ذلك ، فان المؤتمر التحضيري ، في دورتيه ، قام ، في الممارسة الفعلية ، بتسيير أعماله واتخاذ قراراته ، بما فسي ذلك اعتماد التقرير وتعيين أعضاء مكتب المؤتمر التحضيري ، دون اللجوء الى تصويت .

٣٩ - ويوصي المؤتمر التحضيري مؤتمر الأمم المتحدة باعتماد النظام الداخلي المؤقت الوارد فسي الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF./7 و Corr.1 و Corr.2 باستثناء المواد الواردة في الفصل السادس ، المعنون " اتخاذ القرارات " ، ومع ادخال التعديلات اللازمة لتوضيح هدف هذا الفصل ، وكذلك ادخال التغييرات التي تم اقرارها في الجلسة العامة ٢٧ . ويرد النظام الداخلي الآن في الوثيقة A/CONF.95/2 .

٤٠ - وفي الجلسة العامة ٢١ ، أدلى ممثل المكسيك ببيان بشأن اقتراح كانت المكسيك قد قدمته في الدورة الأولى للمؤتمر التحضيري ، يتضمن اطارا أوليا لمعاهدة عامة تطبق على الصعيد العالمي ، مع بروتوكولات أو أحكام اختيارية ، يرد فيها حظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، بالصيغة التي يمكن التفاوض عليها في مؤتمر الأمم المتحدة A/CONF.95/PREP.CONF./L.8 و Corr.1 . وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك شدد عدد من الوفود على القاعدة العامة لمعاهدة مظلمة الشمول . وفي نفس الوقت لوحظ أن هيكل ومضمون مثل هذه المعاهدة سيتوقف على عدد ونطاق حالات الحظر أو التقييد التي سيتم الاتفاق عليها فسي النهاية بالنسبة لفئات الأسلحة موضع النظر . وأوضحت المناقشة أن هناك اهتماما كبيرا بالموضوع ، وأن الاقتراح الذي قدمته المكسيك يوفر أساسا طيبا لاجراء مزيد من العمل بشأنه . ونظرا لأهمية هذه القضية ، يوصي المؤتمر التحضيري بمعالجتها في هيئة فرعية من هيئات المؤتمر تبدأ أعمالها فور افتتاح المؤتمر .

٤١ - أقر المؤتمر التحضيري ، في جلسته العامة ٢٧ ، جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (A/CONF.95/1) .

جيم - وثائق الدورة الثانية

٤٢ - خلال أعمال المؤتمر التحضيري في دورته الثانية ، تم تقديم الوثائق التالية التي تعالج القضايا الموضوعية المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال :

(أ) مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة ، مقدم من اندونيسيا (A/CONF.95/PREP.CONF./L.13) .

(ب) مشروع اقتراح بشأن تنظيم استعمال منظومات الأسلحة ذات العيار الصغير ، مقدم من المكسيك والسويد (A/CONF.95/PREP.CONF./L.14) .

(ج) مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة ، مقدم من استراليا وهولندا (A/CONF.95/PREP.CONF./L.15) وترد الوثائق المذكورة أعلاه في المرفق الأول لهذا التقرير . . . / . .

المرفق الأول

الوثائق المقدمة الى المؤتمر التحضيري

ألف - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من
توغو ، وجامايكا ، ورومانيا ، وزائير ، والسودان ،
والسويد ، وسويسرا ، وغانا ، وفرنزويلا ، ومصر ،
والمكسيك ، والنمسا ، ويوغوسلافيا* .

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية]

١ - يحظر استعمال الأسلحة المحرقة .

٢ - ينطبق هذا الحكم على ما يلي :

استعمال أية ذخائر مصممة أساسا لاشعال النار في الأشياء أو للتسبب في اصابة الاشخاص بحروق بفعل اللهب و/أو الحرارة المتولدة عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف . وتتضمن هذه الذخائر قاذفات اللهب ، والقذائف المحرقة ، والصواريخ ، والقنابل اليدوية ، والألغام ، والقنابل .

٣ - لا ينطبق هذا الحظر على :

(أ) الذخائر التي قد تكون لها آثار محرقة ثانوية أو عارضة ، مثل الذخيرة المنيرة ، والخرطيش المدنية ، وأجهزة الدخان أو الإشارة ؛

(ب) الذخائر التي تجمع بين الآثار المحرقة والآثار المخترقة أو الشظاوية والمصممة خصيصا للاستعمال ضد الطائرات ، والمركبات المدرعة وما يماثلها من أهداف .

وتواصل حكومتا جامايكا والمكسيك بذل جهدهما لالغاء الاستثناء الوارد في الفقرة الفرعية ٣ (ب) حتى يكون حظر الذخائر المحرقة شاملا .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF./L.1/Rev.1 و Rev.1/

Add.1 و 2 .

باء - مشروع اقتراح بشأن المتفجرات الوقودية - الهوائية
مقدم من السويد وسويسرا والمكسيك*

[الأصل : بالانكليزية]

ان الدول الأطراف في هذا البروتوكول ،

ادراكا منها لاستمرار استحداث أنواع جديدة من الأسلحة الانفجارية ، وبصفة خاصة
المتفجرات الوقودية - الهوائية ،

وحرصا منها على الحيلولة دون استعمال الأسلحة بشكل يمكن أن يسبب آلاما لا داعي لها
للمقاتلين أو يجعل وفاتهم أمرا لا مفر منه ،

قد وافقت على الامتناع عن استعمال الذخائر التي تعتمد في آثارها على الموجات الصدمية
التي يحدثها تفجر سحابة تنشأ عن مادة تنتشر في الهواء ، الا اذا كان الهدف الوحيد من وراء
ذلك تدمير أشياء مادية ، مثل تطهير حقول الألغام .

جيم - ورقة عمل بشأن بعض الأسلحة والمقذوفات صغيرة العيار
مقدمة من زائير والسويد والمكسيك**

[الأصل : بالانكليزية]

جرت ، أثناء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المعني بالقانون الدولي الانساني في الفترة من
١٩٧٣ الى ١٩٧٧ ، وأثناء مؤتمري الخبراء الحكوميين في لوسرن في عام ١٩٧٤ وفي لوفانوف في
عام ١٩٧٦ ، مناقشات كثيرة حول مسألة بعض المقذوفات الحديثة الصغيرة العيار والأسلحة التي
تستخدم في اطلاقها . وقد قدمت اقتراحات وورقات عمل تقترح فرض قيود على تصميم هذه الأسلحة .
وهذه الاقتراحات والورقات والتقارير المتعلقة بالمناقشات التي تدخل في عداد وثائق هذا المؤتمر ،
كما انها لا تزال مناسبة كموضوع للمناقشة .

ومهمة المؤتمر التحضيري هي ، في جملة أمور ، ارساء أفضل أساس موضوعي ممكن للتوصل
الى الاتفاقات . وتقدم ورقة العمل هذه بغرض تيسير مناقشة مسألة بعض الأسلحة والمقذوفات
الصغيرة العيار .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/ PREP. CONF / L 2/ Rev. 2

** صدرت سابقا تحت الرمز A/CONF.95/ PREP. CONF. / L. 3 .

لقد حدث ليهان السنوات القليلة الماضية تطور سريع فيما يتعلق بجيل جديد من بنادق ومقذوفات الاقتحام التي يقل عيارها عن العيار التقليدي البالغ ٧ر٦٢ مم . وقد كان الهدف من وراء هذه الجهود لإدخال أسلحة وذخائر أخف ، مما يمكن الجنود من حمل المزيد من طلقات الذخيرة . كما كان من السمات الأخرى التي ظهرت في أعقاب زيادة سرعة المقذوفات زيادة المسار استواء . وأدت المزايا العسكرية الواضحة لتلك الأسلحة والذخائر الأخف إلى حفز العديد من البلدان وصانعي الأسلحة على تصميم وإنتاج أسلحة من هذا النوع الجديد .

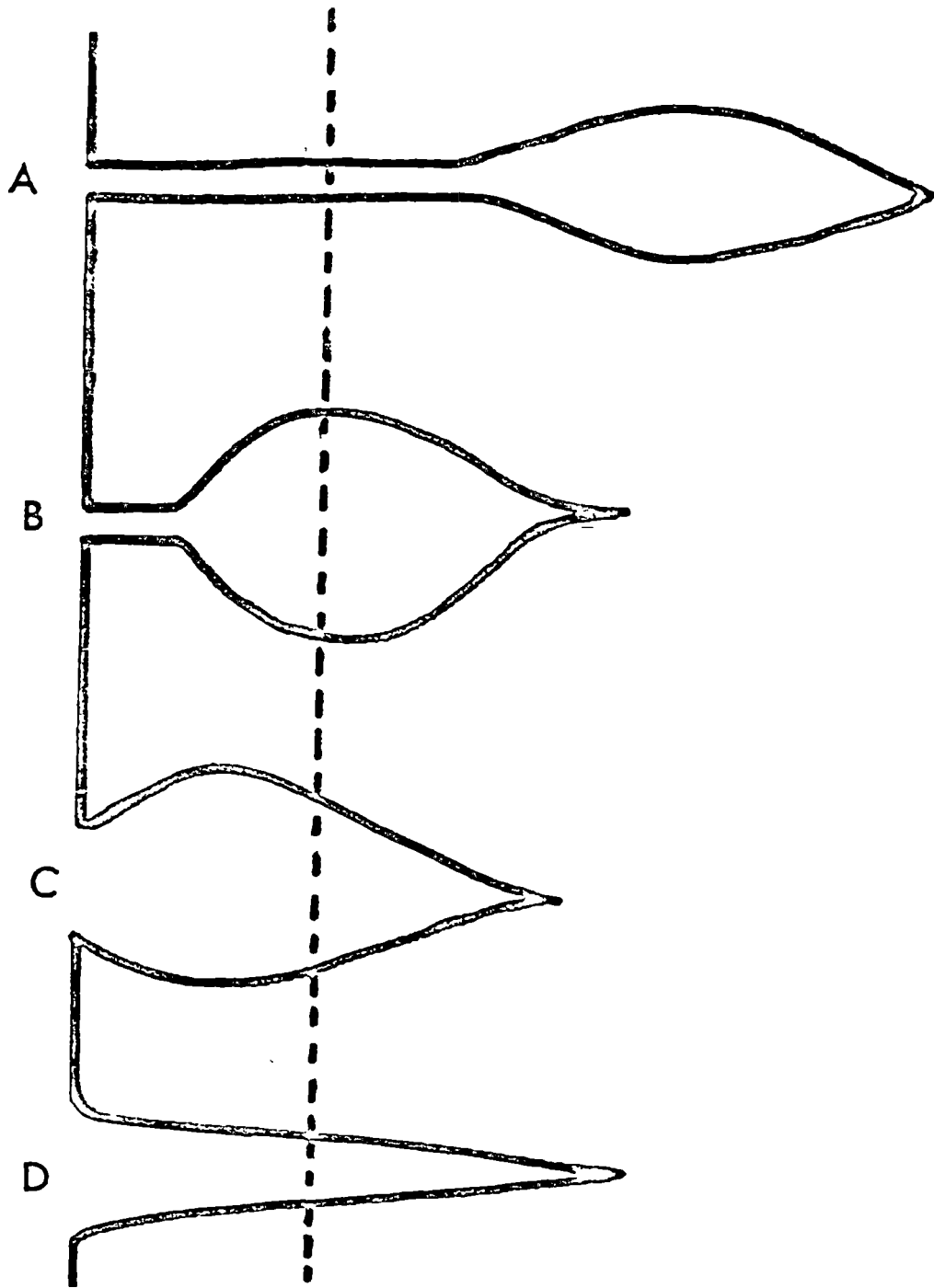
وما أن انتشر أحد أنواع هذا الجيل الجديد من بنادق الاقتحام لأول مرة حتى تم الاعراب في الدوائر الطبية عن بالغ القلق إزاء ما يحدثه هذا النوع من إصابات واسعة النطاق وتهتك جسم في الأنسجة الموجودة خارج منطقة الجرح . حقا لقد بدأ للبعض أن هذه الأسلحة تؤدي إلى أحداث إصابات مماثلة للإصابات الناجمة عن رصاص "دم دم" . وبناء على ذلك ، افضى تصميم واستحداث الأسلحة والذخيرة من هذا النوع إلى الكثير من المناقشات والبحوث . ورتي أنه ما لم يتم الاتفاق ، على الصعيد الدولي ، على وضع بعض القيود على الخصائص غير المستحبة لتلك المنظومات الحديثة من الأسلحة الصغيرة العيار ، فإن تصاعد قدرة واحد من أكثر الأسلحة انتشارا في العالم على أحداث الإصابات سيكون أمرا لا مفر منه - مع زيادة الآلام والإصابات التي ينطوى عليها هذا الاستحداث . وثار السؤال التالي : ألن يكون هذا بمثابة "آلام لا داعي لها وإصابات لا مبرر لها ؟" أما من سبيل إلى تفادي ذلك ؟ وما زال هذا هو بيت القصيد .

أما الحالة اليوم فتعيد إلى الأذهان ، بشكل ما ، ما حدث في نهاية القرن التاسع عشر عندما أدخلت رصاصة دم دم في بعض القوات العسكرية . فقد أصيب الرأي العام في كثير من الدول بالذعر إزاء ما تحدثه هذه الرصاصات من إصابات بالغة ، ووضعت في مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ قاعدة جديدة تحظر استعمال الرصاص الذي يتمدد أو يتسطح بسهولة في جسم الإنسان ، مثل الرصاص ذي الغلاف الصلب الذي لا يغطي كامل اللب أو تتخلله شقوق . وقد تسببت الأسلحة والرصاص من هذا النوع في إصابات فادحة ، واعتبرت الآثار الناجمة عنها مخالفة لإعلان بترسبرغ لعام ١٨٦٨ ، الذي يقضي بأن يكون الهدف العام من القتال هو إبعاد جنود العدو عن القتال . وفضلا عن ذلك ، فإن ذلك الإعلان ينص على أنه ينبغي ألا تؤدي الإصابات بلا داع إلى تفاقم آلام الجنود المصابين بالعجز وإلى جعل وفاتهم أمرا محتوما .

وعلى هذا الآن ، ونحن نضع تلك القواعد القديمة نصب أعيننا ، أن نقيم آثار إدخال جيل جديد من الأسلحة الصغيرة العيار . كما يقتضي الأمر أن ندرس ، بأسهاب ، الإصابات التي تنجم عن هذا الرصاص الجديد الصغير العيار . إن هذه مسألة معقدة ، ذلك أن الأمر ينطوى على الكثير من المشاكل التسيارية والطبية .

لقد كان هناك لسنوات طويلة اتفاق عام على واقع أن مدى الإصابة إنما يرتبط ارتباطا مباشرا بنقل الطاقة من المقذوف إلى الأنسجة المحيطة بمسار القذيفة . فكلما ازدادت الطاقة المنبعثة في الجرح ، ازدادت الأنسجة تهتك . وتؤكد هذا المفهوم الأعمال البحثية التي أجريت في الأونة الأخيرة .

اتجاه الطلقة →



الشكل ١ - صورة تخطيطية لتجاويف في وسيط لداثني لامتناهٍ سببها مقذوفات
تختلف درجات استقرارها كما تختلف أشكالها ، لكن تتشابه طاقتها
الحركية المولدة عند الاصطدام .

- | | | | |
|---|----------------------|---|----------------------|
| A | مقذوف مذهب مستقر جدا | C | مقذوف من نوع "م - م" |
| B | مقذوف مذهب غير مستقر | D | مقذوف كروي |

الخط المنقط يبين هدفا محدود السمك .

وفي المراحل الاولى من هذه البحوث ، تركز الاهتمام على تزايد سرعة الرصاص الجديد ، وكانت السرعة ، في بعض الأحيان ، تعتبر العامل الرئيسي فسي آلية احدث الاصابات . بيد أنه سرعان ما تبين أن السرعة ولئن كانت تضطلع بدور هام ، فانها ليست بالعامل المهيمن في هذا الصدد .

ويتوقف نقل الطاقة على بارامترات مختلفة ، وأهمها تقلب الرصاصة أثناء اختراق الهدف . فعندما تتقلب رصاصة في هدف بشري تتزايد مساحة المقطع العرضي الظاهر للرصاصة ، ويفقد شكلها الأممي أكبر ضررا ذلك أن الطاقة تنتقل من الرصاص بمعدل مرتفع جدا . وهذه العملية مشابهة لعملية رصاصة " دم دم " التي يتغير شكلها لتتخذ شكلا محدب الرأس ، وتتسبب ، بالتالي ، فسي نقل شطركبير من طاقتها ، مما ينجم عنه تهتك جسيم في الأنسجة . ويبدو أن بعض الرصاص الجديد يتقلب عقب الاصطدام مباشرة ؛ مما يمكن الرصاص من احدث تهتك جسيم بالأنسجة في معظم الاصابات البشرية ، نظرا لأن التقلب يمكن أن يحدث في النسيج ، حتى وان كانت الاجزاء المصابة من الجسم غير سميكة الى حد ما . ووجه الشبه بين هذا التأثير وتأثير رصاصة " دم دم " واضح جلي . فكلما ازداد التقلب سرعة ، ازداد تشابه الرصاصة مع رصاصة " دم دم " ، ومن ثم فان حدوث التقلب في وقت مبكر يشكل عاملا حاسما في التسيارية التي تحدث الاصابات . والعملية المذكورة أعلاه مباشرة موضحة على هيئة رسم تخطيطي في الشكل (١) .

وقد سبق أن لوحظ ، وقت استعمال رصاصة " دم دم " ، انه يمكن زيادة نقل الطاقة درجة أخرى عندما تنكسر رصاصة أو يتغير شكلها أثناء اختراق الجسم . وقد يحدث كسر عندما تتقلب الرصاصة بسرعة - مما يؤدي ، في أغلب الظن ، الى تعريض الرصاصة لضغط شديد بصفة خاصة . وكقاعدة ، فان تغير شكل الرصاصة يزيد من نقل الطاقة الى محل الاصابة .

ويمكن أن يحدث التقلب والكسر كذلك عند استخدام رصاص من عيار ٧ر٦٢ ملليمتر ومن عيارات أكبر . بيد أن هذه الظواهر تبدأ عادة في مرحلة لاحقة للاصطدام ، وتكون بالتالي ، أقل تأثيرا من حيث الأثر على الاصابات ، ذلك أن معظم الاصابات البشرية ذات مسار قذيفي قصير .

لقد ساد المراحل الأولى من المناقشة التي جرت حول أحدث جيل من المقذوفات اعتقاد بأن كل هذه الرصاصات تنزع الى التقلب في وقت مبكر . بيد أن البحث أوضح أن بعض الرصاصات الصغيرة العيار يظل مستقرا عقب الاصطدام .

والخلاصة انه حتى وان كان الكثير من الرصاصات من عيار ٦ هره مم فأقل ينزع الى التقلب في وقت مبكر ، فانه بالوسع الاقلال من هذا الميل عن طريق وضع تصميم مناسب ، وتحديد معدل متوازن للدوران .

وليس بالوسع البت في قدرة رصاصة ما على احدث اصابات عن طريق الحسابات النظرية وحدها - فثمة حاجة أيضا الى مواصلة التجارب . والأعمال البحثية المكثفة التي تجرى فسي هذا الميدان توفر لنا الآن أساسا جد متين لوضع طرق لاجراء التجارب بحيث تكون بسيطة وسهلة

التطبيق في جميع البلدان . كما لم تعد الصعوبات في هذا الصدد بصالحه لأن تكون حجة مضادة تساق في وجه القيود القانونية في هذا الميدان .

النتائج

- ١ - لقد ثبت أن بعض منظومات الأسلحة الصغيرة العيار تسبب اصابات واسعة النطاق بصورة أكثر تواترا مما تسببه الأسلحة التقليدية التي تستعمل رصاصات من عيار ٧٦٢ ملمتر .
- ٢ - لقد ثبت ، فضلا عن ذلك ، ان مقدار الطاقة التي تنقل الى الأنسجة أمر حاسم بالنسبة لمدى الاصابة الناجمة عن ذلك .
- ٣ - حظرت اعلان عام ١٨٩٩ استعمال المقذوفات التي تتسبب في احداث اصابات واسعة النطاق عن طريق التمدد أو التسطح بسهولة في جسم الانسان . والاساس المنطقي لهذه القاعدة ، ينطبق ، فيما يبدو ، على أى سلاح يخلف الآثار ذاتها عن طريق التقلب في وقت مبكر .
- ٤ - ان الأثر الاضافي الضار الذي يرتبط ، فيما يبدو ، ببعض الأسلحة والمقذوفات الحديثة الصغيرة العيار ليس سمة يتحتم مراعاتها عند تصميم الأسلحة والمقذوفات الأصغر والأخف .
- ٥ - ينبغي للمناقشات والبحوث التي تجرى على الصعيدين الدولي والوطني ان تتركز على وضع قاعدة جديدة أو خلق تفهم جديد يكفلان ألا تتسبب عمليات استحداث الأسلحة في هذا الميدان في اصابات أفدح من الاصابات المصاحبة للأسلحة القياسية التقليدية من هذه الفئة .

دال - مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال الأسلحة
المحرقة ، مقدم من المكسيك *

[الأصل : بالاسبانية]

- ١ - يحظر استعمال الأسلحة المحرقة .
- ٢ - ينطبق الحظر المشار اليه في المادة السابقة على استعمال أية ذخائر مصممة أساسا لاشعال النار في الأشياء أو للتسبب في اصابة الأشخاص بحروق بفعل اللهب و/أو الحرارة المتولدة عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف . وتتضمن هذه الذخائر قاذفات اللهب ، والقذائف المحرقة ، والصواريخ ، والقنابل اليدوية ، والألغام ، والقنابل .

صدر سابقا تحت الرمز 4 / CONF / PREP. 95 / CONF / A

*

... / ...

٣ - ولا ينطبق الحظر المشار اليه في المادة ١ أعلاه على الذخائر التي قد يكون لها تأثيرات محرقة ثانوية أو عارضة مثل الذخيرة المنيرة ، والخرائطيش المذنبية ، وأجهزة الدخان أو الاشارة .

هاء - مشروع أحكام تتعلق بحظر استعمال المقذوفات الصغيرة العيار شديدة الضرر مقدم من المكسيك*

[الأصل : بالاسبانية]

يحظر استعمال المقذوفات الصغيرة العيار التي تكون مصممة أو تكون من السرعة بحيث :

(أ) تنكسر أو يتغير شكلها عند أو عقب دخولها في جسم الانسان ؛

(ب) أو تتقلب بشكل ملحوظ داخل جسم الانسان ؛

(ج) أو تسبب موجات صدمية تؤدي الى حدوث تهتك واسع النطاق في الأنسجة الموجودة خارج المسار ؛

(د) أو تنتج مقذوفات ثانوية داخل جسم الانسان .

واو - مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال الأسلحة الشظوية المضادة للأفراد ، مقدم من المكسيك**

[الأصل : بالاسبانية]

يحظر استعمال الرؤوس الحربية العنقودية المضادة للأفراد أو غيرها من الأجهزة المزودة بكثير من القنبيلات التي تعمل عن طريق قذف عدد كبير من الشظايا أو الكريات الصغيرة العيار .

زاي - مشروع حكم يتعلق بحظر استعمال السهيمات مقدم من المكسيك***

[الأصل : بالاسبانية]

يحظر استعمال الذخائر التي تعمل عن طريق اطلاق عدد كبير من المقذوفات في شكل سهيمات وابر وما شابهها .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP. CONF./L.5

** صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP. CONF./L.6

*** صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP. CONF./L.7

حاء - خطوط عريضة أولية لمعاهدة مقدمة من المكسيك *

[الأصل : بالاسبانية]

مذكرة استهلالية

كان مما قامت به الجمعية العامة في قرارها ١٥٢ / ٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ أن قررت " عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ بغية التوصل الى اتفاقات بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، بما في ذلك أية أسلحة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، مع مراعاة الاعتبارات الانسانية والعسكرية ، وبشأن مسألة وضع نظام للاستعراض الدوري لهذا الموضوع ، ويقصد بحث مزيد من الاقتراحات " .

وقررت الجمعية العامة كذلك عقد مؤتمر تحضيرى " لمهمة ارساء أفضل أساس موضوعي ممكن " للمؤتمر المذكور أعلاه .

كما أعربت الجمعية العامة ، في القرار ذاته ، عن ايمانها بأن " العمل بشأن هذه الأسلحة ينبغي أن يقوم على أساس ما تحدد حتى الآن من مجالات للاتفاق ، وأن يشمل البحث عن مزيد من مجالات الاتفاق وأن يسعى ، في كل حالة من الحالات ، الى تحقيق الاتفاق على أوسع نطاق ممكن " .

وفي الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر التحضيرى ، ذكر وفد المكسيك ، في مستهل المناقشة العامة ، أن خوسيه لوبيتس بورتيللو ، رئيس جمهورية المكسيك حدد ، دون الالماح الى اجراء أى تغيير في الاولويات التي وضعتها الأمم المتحدة لمفاوضات نزع السلاح ، كهدف من أهداف السياسة الخارجية للمكسيك ، المهمة الحيوية الماثلة في التوصل الى اتفاقات عالمية واقليمية بشأن حظر أو تقييد استعمال ونقل أسلحة تقليدية معينة كوسيلة لتحويل الموارد المكرسة حالياً لاقتناء الأسلحة الى قضايا أسمى مثل قضية حل مشكلة الجوع الذي يعاني منه العالم ، وهي مشكلة خطيرة .

وكان مما قاله وفد المكسيك ، في المناسبة نفسها ، انه من المفضل أن يتجسد ما جرى التفاوض عليه من حظر وتقييد على الصعيد العالمي " في اتفاقية تحدد المبادئ التوجيهية العامة ، وفي بروتوكولات اختيارية بشأن أنواع معينة من الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر " .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP. CONF./L.8 و Corr.1 .

وكخطوة نحو بلوغ هذا الهدف الهام ، نعرض فيما يلي نص اتفاق عالمي بشأن هذا الموضوع ،
كما ينظر فيه المؤتمر التحضيري ، وربما المؤتمر نفسه ، وذلك بهدف الشروع في عملية التفاوض بشأن
أفكار لموسسة ، بخلاف المقترحات الأخرى المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
والتي قد يرى الوفد المكسيكي مناسبة طرحها في المستقبل القريب .

خطوط عريضة أولية لمعاهدة عامة تطبق على
الصعيد العالمي بشأن الاسلحة التقليدية

ان الدول الأطراف ،

ان تستلهم وطيد رغبتها في القضاء على العنف كوسيلة من وسائل حسم المنازعات الدولية ،
استنادا الى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة التي تتسق
مع ذلك الميثاق ،

وان تستلهم كذلك الطريقة التي تسنى بها للمجتمع الدولي المنظم أن يطور المبادئ والمقاصد
المذكورة أعلاه حتى تتكيف مع متطلبات العالم الذي نعيش فيه ، وبالتالي تؤكد من جديد شرعيتها
العالمية ،

وان تؤكد من جديد ضرورة توفر الارادة السياسية لمواصلة تدوين قواعد القانون الدولي
الساري على حالات النزاع المسلح وتطويرها التدريجي دون التخلي ، بذلك ، عن ضرورة مواصلة
البحث عن ترتيبات فعالة تكفل وجود سلم عادل تشترك شعوب العالم جميعها في صونه والافادة
منه ،

وان تعلن انه لحين انجاز المهمة الحيوية التي تتمثل في تنظيم جميع نواحي الانشطة ذات
الطابع الحربي التي يسمح بها ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى ألا يغرب عن البال ما يتسم به ذلك
الصك من طابع انساني ، ترى الدول الأطراف ان من المستصوب تأكيد تصميمها على انه ينبغي ،
في حالة نشوب نزاع مسلح ، ان يظل ، في جميع الأوقات ، السكان المدنيون والمقاتلون تحت حماية
القانون الدولي الساري ، كما تحدده الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع والقرارات ذات الصلة التي
تتخذها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية ،

وان تتخذ منطلقا لها المبدأ القاضي بأن يكون حق أطراف النزاع المسلح في أن تختار
طرق ووسائل القتال حقا مقيدا ،

وان تشير الى المبدأ القاضي بفرض حظر على استعمال الأسلحة والمقذوفات والمواد والوسائل
الحربية التي تسبب اضرارا أو آلاما لا داعي لها ،

تقرر :

(١) اقرار أوجه الحظر والتقييد المحددة في البروتوكولات (الأحكام) الاختيارية
التالية ، التي تسرى في ضوء هذه المعاهدة ؛

(٢) احترام ما تتخذه البلدان المعنية بصورة مباشرة من مقررات على الصعيد الاقليمي أو دون الاقليمي بشأن ما تفرضه على نفسها من قيود على نقل واستعمال أسلحة تقليدية معينة ، مع مراعاة هذا العامل عند النظر ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، في أية حالة قد تعرض ، أو تعرض فعلا للخطر الأمن والسلم الدوليين ؛

(٣) انشاء لجنة تتكون من جميع الدول الأطراف ، تجتمع مرة على الأقل كل سنة ، وتكون مهمتها القيام ، على أساس التطورات في ميدان التكنولوجيا والعوامل الانسانية والعسكرية السارية ، باجراء استعراض دوري لعمليات الحظر و/أو التقييد المتجسدة في مختلف البروتوكولات (الأحكام) على أن يكون مفهوما أن يقتصر الحق في التصويت في أية حالة معينة ، على البلدان التي تلتزم ببروتوكول (حكم) محدد .

البروتوكولات (الأحكام) الاختيارية

أولا - الأسلحة المحرقة .

ثانيا - الأسلحة المتأخرة الفعل والأسلحة الفادرة (بما في ذلك الالغام والشراك المتفجرة) .

ثالثا - المقذوفات الصغيرة العيار التي تؤدي الى آثار شديدة الضرر .

رابعا - الأسلحة الانفجارية والشظوية .

ملحوظة : اتخذت كأساس ، في هذا الفرع ، عناوين الوثيقة أو الجدول المقارن اللذين عممتهم الأمانة العامة ، وهي لا تعكس ، بالضرورة ، جميع الأسلحة التي ستتقدم المكسيك بصدد الاقتراحات .

أحكام ختامية

١ - يفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة أمام جميع الدول .

٢ - يفتح باب التصديق على هذه المعاهدة أمام جميع الدول الموقعة عليها ، ولا يصبح هذا التصديق سارى المفعول الا عندما تبين الدولة المعنية البروتوكول الاختيارى أو البروتوكولات (الأحكام) الاختيارية التي تقبل الدولة بما تنص عليه من التزامات .

٣ - تكون الدول الوديفة هي الدول التالية وبعد سيكون الوديع هو الأمين العام للأمم المتحدة .

٤ - يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد أن تودع الدولة الخاصة وثيقة التصديق الخاصة بها ، مع مراعاة الشرط المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه .

ملاحظة : الأحكام الختامية ليست شاملة ولم تدرج سوى تلك الأحكام التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالطابع الخاص لهذه المعاهدة .

٤١ - اقتراح بشأن تنظيم استعمال الألغام الأرضية والأجهزة الأخرى : مشروع مواد معاهدة مقدم من أسبانيا ، واستراليا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والدانمرك ، وفرنسا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهولندا*

[الأصل : بالانكليزية]

المادة ١ - نطاق التطبيق

تتعلق هذه المعاهدة باستعمال الألغام وغيرها من الأجهزة المحددة في المعاهدة، في النزاع المسلح البري . وهي لا تسرى على استعمال الألغام المضادة للسفن في البحر أو في المجاري المائية الداخلية ، لكنها تسرى على الألغام التي تبتلعزل الشواطئ أو معابر المجاري المائية أو معابر الأنهار .

المادة ٢ - تعاريف

لأغراض هذه المعاهدة فان :

- ١ - " لغم " يعني أي ذخيرة توضع تحت سطح الأرض أو بالقرب منه أو في منقطة سطحية أخرى وتكون مصممة لتفجر أو تنفجر بالفعل المباشر من قبل شخص أو مركبة أو بوجودهما أو باقترابهما ؛
- ٢ - " شرك متفجر " يعني جهازا يوضع يدويا ومصمما ومصنوعا خصيصا بهدف القتل أو أحداث إصابة عندما يعيث أحد الأشخاص بشيء لا يبدو الضرر فيه أو يقترب منه أو عندما يأتي بفعل يبدو مأمونا في ظاهره ؛
- ٣ - " لغم مبعوث عن بعد " يعني أي لغم يطلق بواسطة المدفعية ، أو صاروخ ، أو مدفع هاون ، أو وسيلة مماثلة من مسافة تربو على . . . ١ متر ، أو تسقطه طائرة ؛
- ٤ - " هدف عسكري " يعني ، فيما يتعلق بالأشياء ، أي شيء يسهم بطبيعته الذاتية ، أو بموقعه ، أو بالفرض منه ، أو باستعماله اسهاما فعليا في العمل العسكري ، وبشكل تدميره تدميرا كاملا أو جزئيا ، أو الاستيلاء عليه ، أو ابطال مفعوله ، في الظروف السائدة عندئذ ، ميزة عسكرية أكيدة .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP. CONF./L.9 و Corr.1 و Add.1 .

المادة ٣ - تسجيل موقع حقوق الألفام والأجهزة الأخرى

- ١ - تسجيل أطراف النزاع موقع :
(أ) جميع حقول الألفام المخططة مسبقا التي تبشها ؛
(ب) جميع المناطق التي استعملت فيها على نطاق واسع وتخطيط مسبق الشـرك المتفجرة .
- ٢ - تسعى الأطراف الى ضمان تسجيل موقع كل حقول الألفام الأخرى ، والألفام ، والشرك المتفجرة التي قامت ببشها أو وضعها في مكانها .
- ٣ - تحتفظ الأطراف بهذه السجلات جميعها ، ويعلن بعد وقف الأعمال الحربية الفعلية عن موقع جميع حقول الألفام والألفام والشرك المتفجرة المسجلة ، والمتبقية في أرض يسيطر عليها طرف معاد .

المادة ٤ - القيود على استعمال الألفام المبتوثة عن بعد

- يحظر استعمال الألفام المبتوثة عن بعد ما لم :
- (أ) يزود كل لغم من هذا النوع بالآلية فعالة لابطال مفعوله ، أى بآلة تشغيل ذاتي أو آلية يتم التحكم فيها عن بعد ، وتكون مصممة بحيث تبطل أثر اللغم ، أو تجعله يدمر نفسه عندما يتوقع أن اللغم لن يخدم بعد ذلك الغرض العسكري الذي وضع من أجله في مكانه ؛ أو
 - (ب) تميّز المنطقة التي بثت فيها الألفام بطريقة محددة ، لتحذير السكان المدنيين .
- ولا تستعمل الألفام ، في أي من هاتين الحالتين ، الا في حدود منطقة تكون هي نفسها هدفا عسكريا أو تضم أهدافا عسكرية .

المادة ٥ - القيود على استعمال الألفام والأجهزة الأخرى في المناطق الآهلة بالسكان

- ١ - تسرى هذه المادة على الألفام (بخلاف الألفام التي تبث عن بعد) ، والشرك المتفجرة وغيرها من الذخائر والأجهزة التي توضع يدويا ، والمصممة بهدف القتل ، أو أحداث اصابة ، أو الحاق ضرر ، والتي تعمل بالتحكم عن بعد ، أو تلقائيا بعد انقضاء فترة من الوقت .
- ٢ - يحظر استعمال أي شيء تنطبق عليه هذه المادة في أي مدينة ، أو بلدة ، أو قرية ، أو منطقة أخرى يوجد فيها تجمع مماثل من المدنيين ولا يدور فيها قتال بين قوات برية أو لا يظهر فيها أن هذا القتال وشيك الوقوع ، ما لم :
(أ) توضع هذه الأشياء فوق أو بجوار هدف عسكري ينتمي الى طرف معاد أو يقع تحت سيطرته ؛ أو

.. / ..

(ب) تتخذ احتياطات فعالة لحماية المدنيين من آثارها .

المادة ٦ - حظر استعمال شرك متفجرة معينة وأجهزة أخرى

١ - يحظر في أي ظروف استعمال :

(أ) أي شيء قابل للحمل بيد وغير ضار ويكون مصمما ومصنوعا خصيصا ليحتوى على مادة متفجرة وينفجر عند العبث به أو الاقتراب منه ؛ أو

(ب) أي جهاز غير متفجر أو أي مادة تصمم بهدف القتل أو أحداث اصابات خطيرة في ظروف تنطوي على أحداث اصابات لا يبرر لها أو آلام لا داعي لها ، وذلك ، على سبيل المثال ، بطعن الضحية ، أو بتوجيه طعنات نافذة اليها ، أو سحقها ، أو خنقها ، أو تعريضها للعدوى أو تسميمها ، ويعمل عندما يعيث أحد الأشخاص بشيء غير ضار في ظاهره أو عندما يقترب منه أو يأتي بفعل يبدو مأمونا في ظاهره .

٢ - يحظر في أي ظروف استعمال شرك متفجرة تلتصق أو تربط ، على أي نحو ، بما

يلي :

(أ) الشعارات أو العلامات أو الاشارات الحامية المعترف بها دوليا ؛

(ب) المرضى أو الجرحى أو الموتى ؛

(ج) أماكن دفن أو احراق جثث الموتى أو القبور ؛

(د) المرافق الطبية ، أو المعدات الطبية ، أو اللوازم الطبية ، أو وسائل النقل

الطبية ؛

(هـ) لعب الأطفال ؛

(و) الطعام والشراب (الا في المنشآت العسكرية ، والمواقع العسكرية ، ومستودعات

اللوازم العسكرية) ؛

(ز) الأشياء ذات الطابع الديني الواضح .

١٤ - مشروع اقتراح بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها مقدم من:
اسبانيا ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
وايرلندا ، وايطاليا ، واسبرتغال ، وبلجيكا ، وبنما ، وتوغو ،
وجامايكا ، والجمهورية العربية السورية ، والدانمرك ، ورومانيا ،
وزائير ، والسودان ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والفلبين ،
وفنزويلا ، وفنلندا ، وكندا ، والمغرب ، والمكسيك ، والنرويج ،
والنمسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
ونيوزييلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا ، واليونان*

[الأصل : بالفرنسية]

يحظر استعمال أى سلاح يكون أثره الرئيسي احداث اصابات بشظايا لا يمكن الكشف عنها في جسم الانسان بالأشعة السينية .

كاف - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة
مقدم من استراليا وهولندا**

[الأصل : بالانكليزية]

١ - تعاريف

(أ) الذخيرة المحرقة ، هي أى ذخيرة مصممة أساسا لاشعال النار في الأشياء أو للتسبب في اصابة الأشخاص بحروق بفعل اللهب و/أو الحرارة المتولدة عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف ؛

(ب) الذخيرة اللهبية ، هي أى ذخيرة محرقة يستند فيها العامل المحرق الذى سيطلق على الهدف الى الهيدروكربون المهلامي ؛ والنابالم من الذخيرة اللهبية .

٢ - القواعد

(أ) نتيجة لقواعد القانون الدولي السارية فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين من آثار الأعمال الحربية ، يحظر اتخاذ أى تجمع من المدنيين هدفا لهجوم بأى ذخيرة محرقة والتجمعات من المدنيين اما قد تكون ذات طابع دائم مثل المدن والبلدات والقرى ، أو ذات طابع مؤقت مثل معسكرات وأفواج اللاجئين أو المهجرين ؛

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF./L.10 و Add.1 و Add.2؛ وانضمت عدة وفود بعد ذلك الى مقدميه في الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF./L.10/Add.3 .

** صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF./L.11 .

(ب) يجوز أن تتخذ الأهداف العسكرية المحددة الواقعة داخل تجمع من تجمعات المدنيين هدفاً لهجوم بالذخيرة المحرقة شريطة أن يكون ذلك الهجوم مشروعاً من نواح أخرى ، وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لقصر الآثار المحرقة على الأهداف العسكرية المحددة جميعها وتفادي الخسارة العرضية في أرواح المدنيين أو الحاق إصابات بهم ؛

(ج) من أجل الاقلال ، الى أدنى حد ، من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون من جراء استعمال الأسلحة اللهبية ، يحظر اتخاذ أى هدف عسكري محدد يقع داخل تجمع من تجمعات المدنيين هدفاً لهجوم جوى بواسطة النابالم أو غيره من الذخيرة اللهبية ما لم يكن هذا الهدف واقعاً في منطقة يدور فيها القتال بين القوات البرية أو يبدو وشيكاً .

لام - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم
من الدانمرك ، والنرويج *

[الأصل : بالانكليزية]

التعابير المستخدمة

- ١ - لأغراض هذا الاقتراح فان :
 - (أ) " سلاح محرق " يعني أى ذخيرة مصممة أساساً لاشعال النار في الأشياء أو للتسبب في إصابة الاشخاص بحروق بفعل اللهب و/أو الحرارة المتولدة عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف ، لكنه لا يشمل :
 - ' ١ ' أى ذخيرة قد تكون لها آثار محرقة ثانوية أو عارضة ، مثل الذخيرة المنيرة ، والخرطيش المذنب ، وأجهزة الدخان أو الاشارة ؛ أو
 - ' ٢ ' أى ذخيرة تعتمد في تأثيرها الرئيسي على التشظي أو الاختراق أو الانفجار والتي تخلف ، بالاضافة الى ذلك ، أثراً محرقاً ؛
- (ب) " تجمع من المدنيين " يعني اما تجمع دائم من المدنيين مثل التجمع الذي يوجد في المدن والبلدات والقرى أو تجمع مؤقت من المدنيين مثل التجمع الذي يوجد في معسكرات وأفواج اللاجئين أو المهجرين ؛

* صدر سابقاً تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF./L.12

(ج) "هدف عسكري" يعني ، فيما يتعلق بالأشياء ، أى شيء يسهم بطبيعته ، أو بموقعه ، أو بالفرض منه ، أو باستعماله اسهاما فعليا في العمل العسكري ، ويشكل تدميره تدميرا كاملا أو جزئيا ، أو الاستيلاء عليه ، أو ابطال مفعوله ، في الظروف السائدة عندئذ ، ميزة عسكرية أكيدة ؛

(د) "الاحتياطات الممكنة" وتعني تلك الاحتياطات العملية أو الممكنة عمليا مع مراعاة جميع الظروف السائدة عندئذ ، بما في ذلك الظروف المتصلة بنجاح العمليات العسكرية .

القواعد

- ٢ - يحظر اتخاذ السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين هدفا لهجوم يقع بالأسلحة المحرقة .
- ٣ - يحظر اتخاذ أى هدف عسكري يقع داخل تجمع من تجمعات المدنيين هدفا لهجوم بأسلحة محرقة تطلق من الطائرات ، الا اذا كان ذلك الهدف العسكري منعزلا وتمييزا بشكل واضح عن السكان المدنيين .
- ٤ - يحظر اتخاذ الأفراد العسكريين في حد ذاتهم هدفا لهجوم الأسلحة المحرقة الا اذا كان :
 - ١ ' الفرد مشتبكا أو على وشك الاشتباك في قتال أو يجرى وزعه للاشتباك في قتال ؛
 - ٢ ' الفرد تحت حماية مدرعة أو في تحصينات ميدانية أو تحت حماية مماثلة .
- ٥ - متى وقع هجوم بالأسلحة المحرقة وفقا للأحكام الواردة أعلاه وغيرها من قواعد القانون الدولي السارية ، تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لقصر آثار هذا الهجوم على الهدف العسكري ذاته ، بغية تفادي الخسارة العرضية في أرواح المدنيين ، واصابة المدنيين ، والحاق الضرر بالأهداف المدنية والاقتال من ذلك ، على أية حال ، الى أدنى حد .

ميم - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من اندونيسيا *

[الأصل : بالانكليزية]

معاهدة بشأن تقييد استعمال الأسلحة المحرقة

١ - لأغراض هذه المعاهدة فان :

" سلاح محرقة " يعني أى سلاح يستخدم كذخيرة له أى ذخيرة مصممة أساسا للتسبب في إصابة الأشخاص بحروق أو لاشعال النار في الأشياء بفعل اللهب و / أو الحرارة المتولدة عن تفاعل كيميائي لمادة تتشعل على الهدف . وتشمل هذه الأسلحة تانفات اللهب ، والقنابل المحرقة ، والصواريخ ، والقنابل اليدوية ، والألغام ، وأنواع الذخيرة الأخرى التي تحتوى على عوامل انتشارية .

٢ - يحظر استعمال الأسلحة المحرقة في جميع الظروف فيما عدا :

(أ) ضد الأهداف العسكرية من غير الأفراد ، شريطة ألا تكون هذه الأهداف واقعة داخل مراكز تجمع السكان المدنيين ؛

(ب) ضد المقاتلين الذين يتخذون مواقع في تحصينات ميدانية كالملاجئ المحصنة والمنعآت التي يترتب على استعمال أسلحة بديلة ضدها وقوع اصابات أكبر لا يمكن تجنبها .

٣ - ولا ينطبق هذا الحظر على :

(أ) الأسلحة التي يكون لها أثر أولي هو الاختراق والتشظي وأثر محرقة ثانوى ، والتي تستعمل خصيصا ضد الطائرات والمركبات المدرعة ؛

(ب) الأسلحة المحرقة غير المخصصة لأغراض الاضرار أو الاصابة مثل الذخيرة المنيرة والخرطيش المنذبة وذخائر الاشارة .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP,CONF/L.13

.../...

نون - مشروع اقتراح بشأن تنظيم استعمال منظومات الأسلحة
ذات العيار الصغير * مقدم من السويد والمكسيك **

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية]

ان الأطراف السامية المتعاقدة ،

ان تدرك التطوير المستمر في الأسلحة ذات العيار الصغير (الأسلحة والقذائف) ،

وان تحرص على منع المزيد من الآثار المؤذية لمثل تلك الأسلحة ،

وان ترغب ، لهذا السبب ، في إكمال الاتفاق الذي تضمنه إعلان لاهاي المؤرخ في ٢٩ تموز/

يوليه ١٨٩٩ ، بالامتناع عن استعمال الرصاصات التي تتمدد أو تتسطح بسهولة في الجسم البشري ،

قد اتفقت على البروتوكول التالي :

المادة ١ - نطاق الانطباق

يتصل هذا البروتوكول باستعمال قذائف صغيرة العيار في نزاع مسلح بقصد التأثير في الجسم

البشري عند الاضطراد المباشر به .

المادة ٢ - تعاريف

في مصطلح هذا البروتوكول :

١ - يعني " العيار الصغير " أعبرة الأسلحة الصغيرة كالمسدسات ، والبنادق ، والبنادق

الهجومية ، وأعبرة المدافع الأوتوماتيكية الخفيفة والمتوسطة .

٢ - يعني " نقل الطاقة " انتقال جانب من الطاقة الحركية أو غيرها للمقذوف إلى

الهدف أثناء الاختراق .

* لا تخل ديباجة هذا البروتوكول ولا هيكله بأي شكل أو مضمون عامين ممكنين لمعاهدة

"عمومية" بشأن أسلحة تقليدية معينة على نحو ما اقترحت المكسيك في الوثيقة

. A/CONF.95/PREP.CONF/L.8

** صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF/L.14

.../...

- ٣ - تعني " خصائص نقل الطاقة " وصفا عاما لكيفية ومكان إفراغ طاقة المقذوف في الهدف .
- ٤ - تعني " مواد مشابهة للأنسجة " أية مادة ذات خواص من شأنها اثبات وجود علاقة مترابطة بين سلوك القذائف التي تخترقها وبين سلوك القذائف التي تخترق النسيج العضلي . ولا بد أن يكون نقل الطاقة الذي يتسبب عن المقذوف في ظل ظروف مشابهة هو ذاته على وجه الخصوص في الحالتين .
- ٥ - يعني لفظ " يتعثر " بالنسبة للقذيفة انحرافها عن وضعها المستقيم العادي واتخاذها زوايا متزايدة بين محور تماثلها وبين مسارها .

المادة ٣ - قيود على استعمال بعض القذائف

- ١ - يحظر استعمال القذائف ذات العيار الصغير التي تسبب نقل طاقة عالية تقترب من نقطة الصدم في الجسم البشري .
ويمكن أن يتسبب في نقل هذه الطاقة :
- (أ) القذائف التي تتمدد أو تتفطح بسهولة في الجسم البشري ، مثل القذائف ذات الغلاف الصلب الذي لا يغطي كامل اللهب أو تتخلله شقوق ؛
- (ب) القذائف التي تتقلب بسرعة بعد اصطدامها بالجسم البشري ؛
- (ج) القذائف التي تتكسر بسهولة في الجسم البشري ؛
- (د) القذائف التي تحتوى على عامل كيميائي ليثفجر في الجسم البشري .
- ٢ - لا يشمل هذا الحظر القذائف التي من الواضح أنها غير مقصود بها الاصابة المباشرة في الأهداف البشرية ، مثل طارف التشظي .

تذييل - اختبار الأسلحة والقذائف

- ١ - تتحدد مطابقة القذيفة للقاعدة المدرجة في المادة ٣ من هذا البروتوكول عن طريق اختبار خصائص نقل الطاقة بها .
- ٢ - يجرى الاختبار على أهداف من مواد مشابهة للأنسجة على مدى يتراوح بين ٥ و ١٠٠ متر .
- ٣ - لا تعتبر مطابقة للقاعدة القذائف التي تسبب نقل طاقة متوسط يجاوز س — من الجولات للمليمتر خلال السبعين مليمتر الأولى ، أو يجاوز ص من الجولات للمليمتر خلال المائة والأربعين مليمتر الأولى من هدف بعيد من مواد مشابهة .
- .../...

سين - مشروع اقتراح بشأن الأسلحة المحرقة مقدم من
استراليا وهولندا*

[الأصل : بالانكليزية]

تعريف

في مصطلح هذا الاقتراح :

- ١ - يقصد بتعبير " تجميع المدنيين " جماعة مدنيين كتلك التي نجدها في الأجزاء المأهولة من المدن والبلدات والقرى ، أو أية جماعة مماثلة لتلك التي نشهدها في مخيمات أو أرتال اللاجئين أو النازحين .
- ٢ - يقصد بتعبير " المستطاع " ما يتسنى اجراءه أو ما يكون ممكنا على الصعيد العملي اذا وضعت في الاعتبار جميع ملايسات الظروف السائدة في حينه ، بما في ذلك تلك التي تكون ذات شأن في انجاح العمليات العسكرية .
- ٣ - يقصد بتعبير " الذخيرة المحرقة " أية ذخيرة مصممة في المقام الأول لاشعال النار في الأشياء أو لتسبب الحروق للأشخاص عن طريق فعل اللهبية و / أو الحرارة التي يولدها التفاعل الكيماوى لمادة تصوّب للهدف ؛ ولكن هذا التعبير لا يشمل :
(أ) أية ذخيرة يمكن أن تسفر عن آثار محرقة ثانوية أو عارضة ، مثل المضيقات أو المذنبات أو ناشرات الدخان أو أجهزة الاشارة ؛ أو
(ب) أية ذخيرة تعتمد في مفعولها الرئيسي على التشظي أو الاختراق^٤ والعصف ويكون لها ، بالاضافة الى ذلك ، أثر محرق .
- ٤ - يقصد بتعبير " ذخيرة اللهب " أية ذخيرة محرقة يكون فيها العامل المحرق المقصود تصويبه الى الهدف مؤسسا على هيدروكربون جلّي . والناالم هو ذخيرة لهب .
- ٥ - يقصد بتعبير " الهدف العسكري " ، من حيث تناوله الأشياء ، أى شيء يمثل ، بطبيعته أو موقعه أو غرضه أو وجه استعماله ، اسهاما فعليا في العمل العسكري ، ويكون من شأن تدميره أو الاستيلاء عليه أو ابطال مفعوله ، كليا أو جزئيا ، في ملايسات الظروف السائدة في حينه ، أن يوفر مزية عسكرية مؤكدة .

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF/L.15 .

.../...

قواعد

- ١ - كنتيجة لقواعد القانون الدولي المطبقة بصدد حماية المدنيين من آثار العمليات العدائية ، يحظر جعل تجمع المدنيين بصفته هذه أو جعل المدنيين الأفراد هدفا لهجوم بالذخائر المحرقة .
- ٢ - رهنا بأحكام المادة ٣ ، يجوز للهدف العسكري الواقع داخل تجمع مدنيين هدفا لهجوم بالذخائر المحرقة شريطة أن يكون الهجوم مشروعا من جوانبه الأخرى وأن تتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة لقصر آثاره المحرقة على الهدف العسكري ولتفادي ما قد ينجم عنه من قتل المدنيين أو إصابتهم بجروح .
- ٣ - استهدافا لتقليص الأخطار التي يتعرض لها المدنيون بفعل استخدام أسلحة اللهب إلى الحد الأدنى ، يحظر جعل أى هدف عسكري يقع داخل تجمع مدنيين هدفا لهجوم جوى بالنابالم أو غيره من ذخائر اللهب .

المرفق الثاني

تقرير الفريق العامل التابع للمؤتمر التحضيري لحظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر*

عقد الفريق العامل (اجتماعات برئاسة السيد ر. ج. آكرمان (هولندا) ، ناقش فيها الوثيقتين A/CONF.95/PREP.CONF/L.10 و Add.1 الى Add.3 و A/CONF.95/PREP.CONF/L.9 و Corr.1 و Add.1 (أ) .

وقد تم التوصل الى اتفاق اجماعي على الوثيقة الأولى المتضمنة مشروع اقتراح حول الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها . والوثيقة ملحقة بهذا التقرير بوصفها التذييل ' ألف ' .

أما الوثيقة الثانية المتضمنة اقتراحا حول تنظيم استعمال الألغام الأرضية وغيرها من النبائط فقد أسفرت مناقشتها عن نص معدل ، ملحق بهذا التقرير بوصفه التذييل ' باء ' . على أن بعض المجالات المختلف عليها لم يستطع الوصول فيها الى حل ، وهي تتمثل في تلك الأقسام التي ترد في التذييل باء موضوعة بين أقواس معقوفة .

فأما المادة ١ من الاقتراح فقد كانت موضع موافقة عامة . ولكن وفدا واحدا أشار بدراسة ادراج استخدام الألغام المضادة للسفن في البحر أو في المياه الداخلية . على ان بعض الممثلين أعربوا عن دعمهم للفكرة الداعية الى النظر ، لدى العودة الى مراجعة الاقتراح (بعد أن يكون قد أصبح قانونا) ، في أمر جعل انطباقه يمتد ليشمل استعمال الألغام المضادة للسفن في البحر أو في المجارى المائية الداخلية .

المادة ٢ - أقر الفريق العامل هذه المادة . غير انه لم يستطع الوصول الى اتفاق حول تحديد بعد " البث عن بعد " الوارد في الفقرة ٣ ؛ ان ذهب عدد من الوفود الى أنه لا يصح أن يشار الى أية مسافة محددة ، بينما رأى آخرون أن الإشارة الى المسافة أمر ضروري . وقال أحد الوفود المؤيدة لفكرة تحديد المسافة انه يرى أن . . . ٢ متر أكثر ملاءمة في هذا الصدد من . . . (متر ، ولكنه أعرب عن تفضيله بالأ تنطبق الفقرة ٣ على الألغام الميثوثة من الطائرات العمودية (الهليكوبتر). أما تعريف " الشرك الخداعي " الوارد في الفقرة ٢ فينبغي أن لا يلاحظ أنه ، مقرونا بالمراد ٦ ، يحظر استعمال الشرك الخداعي الميثوثة عن بعد .

المادة ٢ مكررة - هذه المادة ، بالصيغة التي ترد لها في التذييل ' باء ' ، هي نص جديد ، لم يسبق وروده في الوثيقة L.9 . وهي تكرر لبعض القواعد المتضمنة في المادتين (٥٧ و ٥٨)

* صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PREP.CONF/10 .

(أ) للاطلاع على نص هذا الاقتراح أنظر المرفق الأول ، الفرع " طاء " .

.. / ..

من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف ، في صياغة تنطبق على استعمال الألغام الأرضية وغيرها من البوائط . وكان هناك بعض التأييد لوجهة نظر تقول بأنه ينبغي تحاشي التداخل بين المادة ٢ مكررة والمادة ٥ ، وأنه ينبغي دراسة التوصل الى حل يحقق ذلك . وأشار بعض الوفود بأنه قد يمكن في النهاية إدراج كل الفقرة ٣ أو بعضها ، والفقرة ٤ ، في معاهدة مظلمة الشمول وفقا للاقتراح الوارد في الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF/L.8 (ب) ، اذا تم اعتماد مثل هذه المعاهدة ، وقد حظيت المادة بتأييد عام ، باستثناء البدائل الواردة بين أقواس معقوفة .

المادة ٣ - خلال النظر في الفقرة ٢ من هذه المادة ، قيل برأى مفاده أن على الأطراف في نزاع ما أن تحاول أيضا تحديد جميع الرقاع التي تكون قد استعملت فيها الألغام والشركاء الخداعية استعمالا واسع النطاق ومسبق التخطيط . ولدى النظر في الفقرة ٣ ظهرت مشاكل عديدة بصدور نشر السجلات المتعلقة بالأراضي المحتلة وكذلك بصدور فكرة جديدة تقول بأن إبطال مفعول الألغام بعد وقف العمليات العدائية الفعلية ينبغي أن يتم بمساعدة الطرف الذي وضع هذه الألغام . وقد أنشئ فريق فرعي برئاسة العميد (بريغاديير) السير ديفيد هيوز مورغان (المملكة المتحدة) ، وقدم هذا الفريق الفرعي تقريرا عن مداولاته الى الفريق العامل . وعلى أساس هذا التقرير استطاع الفريق العامل أن يزيجي نص الفقرة ٣ كما ترد في تذييل هذا التقرير ، باستثناء وفد واحد لم يقبل النص من ناحية الفقرة الفرعية (أ) . وأعرب هذا الوفد ، الى جانب عدة وفود أخرى ، عن تفضيل النص التالي للفقرة الفرعية (أ) :

(٣) تحتفظ الأطراف بجميع السجلات المذكورة ، وتشرطنا بصدور وقف العمليات العدائية الفعلية مواقع جميع حقول الألغام والألغام والشركاء الخداعية المتبقية في أرض يسيطر عليها طرف خصم .

الا أن الوفود المذكورة قالت انها على استعداد للترحيب بأى تعديل على النص الوارد أعلاه يهدف الى تضمينه وجوب إشعار الأمين العام للأمم المتحدة حين يتقرر وضع قوات للأمم المتحدة .

ويلفت النظر الى أنه يحسن ، بصدور الفقرة (أ) (٤) ، عدم اتخاذ قرار نهائي حول الصيغة على وجه الدقة الى أن تتاح للأمانة العامة للأمم المتحدة فرصة التعبير عن وجهة نظرها .

أما الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٣ من المادة ٣ فقد استطاع الفريق العامل الاتفاق على نصها الا فيما يتصل بادراج العبارة الواردة بين معقوفتين . ومن المفهوم أنه سيكون من الأفضل أن تظهر الفقرة الفرعية (ب) في الصيغة النهائية للاقتراح على شكل مادة جديدة مكتملة بذاتها ، تحت عنوان مثل " المساعدة في ازالة حقول الألغام والألغام والشركاء الخداعية " .

وكان أحد الوفود ، في الفريق الفرعي ، قد رفض قبول نص الفقرة الفرعية (ب) وأعرب عن تفضيله للنص التالي :

(ب) أنظر المرفق الأول ، الفرع " حاء " .

.. / ..

(ب) أى طرف وزع ، خلال نزاع ما ، حقوق الألفام أو ألقاما أو شركا خداعية أو مزيجا منها على أرض طرف آخر ، يكون ملزما بتقديم مساعدة تقنية ومادية من أجل ازالتهما أو تعطيل مفعولها بعد وقف العمليات العدائية الفعلية . وهذا الالتزام :

١ ' لا يمس الحق بالمطالبة بتعويض ؛

٢ ' وينطبق على جميع حقوق الألفام والألقام والشركاء الخداعية التي تكون باقية في مواضعها في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، وكذلك على جميع حقوق الألفام والألقام والشركاء الخداعية التي يتم وزعها بعد هذا التاريخ .

وأصرت عدة وفود على تفضيلها للنص السابق ، ولكن وفودا أخرى قالت انها لا تستطيع أن تؤيد هذا النص لأن البلدان التي تمثلها لا يمكن أن تقبل أبدا الارتباط بالالتزامات الواردة فيه . وبعد ذلك ، توصل الفريق العامل الى فهم عام بأن المادة بمجموعها تمثل أرجح أساس للاتفاق العام .

وقد كان من المتفق عليه أن بص المادة ٤ يمثل الأساس الممكن الذي يستند اليه وضع الاقتراح النهائي . على انه لا يمكن تأويل هذه النتيجة على انها تمس بموقف عدد من الوفود أعربت بوضوح عن تفضيلها لحظر كلي على استعمال الألفام الميثوثة عن بعد . وهذا ينطبق خصوصا على موقف وفد طلب ادراج جميع الأقواس المعقوفة التي تظهر في المادة ٤ من التذييل باء لهذا التقرير .

وحظيت المادة ٥ بتأييد عام في الفريق العامل ، باستثناء البدائل التي تظهر في الفقرة ٢ (ب) بين أقواس معقوفة . وكان من المفهوم أن عبارة " الاحتياطات الفعلية " يجب أن تفسر على أنها تلك التدابير التي يمكن ، في وقت اتخاذها ، أن يتوقع لها موضوعيا أن تكون فعالة . فإنا نشأ مثلا عن تغيير الظروف حادث لم يكن في المستطاع التنبؤ به في الوقت الذي اتخذت فيه التدابير ، فأسفر عن جعل الاحتياطات أقل فعالية ، فلا يصح أن يؤخذ بحد ذاته على أنه يسمح بالخلوص الى أنه لم تتخذ احتياطات فعالة .

ومن جهة أخرى كان من المفهوم أيضا ، على أساس الفهم المذكور أعلاه ، أن عبارة " الاحتياطات الفعالة " تعطي حماية تتجاوز تلك التي تعطيها " الاحتياطات المستطاعة " ، مادام اقتضاء الفعالية يعني ضمنا حظر استعمال الأشياء التي تنطبق عليها المادة في الحالة التي لا يستطاع فيها اتخاذ احتياطات فعالة . هذا بينما لن يكون من شأن اقتضاء " جميع الاحتياطات المستطاعة " تحريم الاستعمال اذا كانت الاحتياطات المذكورة غير قابلة للاتخاذ أو غير ممكنة عمليا . وعلى الرغم من التفسير الوارد أعلاه ، أصر أحد الوفود على تفضيله لا استعمال كلمات " جميع الاحتياطات المستطاعة " .

وقد اتفق عموما على المادة ٦ ، الا بصدد الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ' ٢ ' ، بالنسبة للنص الوارد بين قوسين معقوفين وبالنسبة للفقرة الفرعية ' ١ ' ، وقد اقترح أحد الوفود النص الأول

وشئى على ادراجه وفد آخر . الا أن وفودا عدة قالت ان من رأيها أن قائمة الاستعمالات المحظورة ، دون الاضافة المقترحة ودون أى توسيع آخر يمكن تصوره ، تكفي لضمان التوازن الانساني الحق . واقترح أحد الوفود نص الفقرة الفرعية ' ١ ' في مرحلة متأخرة ، ولم يسمح الوقت بمناقشته ، ولهذا السبب ترد الفقرة الفرعية ' ١ ' أيضا بين قوسين معقوفين .

وجدير بالذكر أن أحد الوفود اقترح النظر في جعل هذه المادة تنص على الالتزام بحماية الأطفال . وعلى ذلك يكون من المفهوم انه سيكون هنالك تفكير في هذه النقطة وانه يفترض أن تقدم تعديلات على هذا القصد قبل عرض الوثيقة لاعتمادها في شكلها النهائي .

وأخيرا ينبغي التنويه بأن اعتماد النص الوارد في التذييل باء لا يجوز أن يفهم على انه استباق يمس بصيغته القانونية النهائية ، بما في ذلك امكانية أن يضاف عليه شكل جزء من معاهدة مظلية الشمول .

التذييل ' أ ' ف ،

مشروع اقتراح بشأن الشنلايا التي لا يمكن الكشف عنها

مقدم من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنما ، بولندا ، توفو ، جامايكا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، السودان ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، الغلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، يوغوسلافيا ، اليونان (A/CONF.95/PREP.CONF./L.10 و Add.1 الى Add.3) (أ)

يحظر استعمال كل سلاح يكون أثره الرئيسي احداث جراح بشنلايا لا يمكن الكشف عنها في جسم الانسان بالأشعة السينية .

(أ) انظر أيضا المرفق الأول ، الفرع " يا " .

التذييل 'باء'

اقترح بشأن تنظيم استعمال الألغام الأرضية
وفيرها من النبائط : مشروع مواد لمعاهدة

صيافة جديدة للموثيقة A/CONF.95/PREP.CONF/L.9 و Corr.1 و Add.1
مقدمة من رئيس الفريق العامل (أ)

المادة ١ - مجال التطبيق

تتعلق هذه المعاهدة باستعمال الألغام وفيرها من النبائط المحددة فمبها فسي حالات النزاع المسلح السبرى . وهي لا تنطبق على استعمال الألغام المضادة للسفن فبي البحر أو فبي المجارى المائية الداخلية . ولكنها تنطبق على الألغام التي تبث لمنع الوصول إلى الشواطئ أو عبور المجارى المائية أو الأنهار .

المادة ٢ - تعاريف

فبي مصطلح هذه المعاهدة :

(١) يقصد بتعبير " لغم " أية ذخيرة توضع تحت أو على أو قرب الأرض أو رقعة سطحية أخرى ، وتكون مصممة بحيث تنفجر أو تفجر بفعل وجود شخص أو مركبة عندها أو على مقربة منها ، أو مس أحدهما لها ؛

(٢) يقصد بتعبير " شرك خداعي " أية زبيطة أو مادة تكون مصممة أو مركبة أو كيفية بهدف القتل أو الاصابة ، وتنطلق على غير توقع عندما يعبر أحد الأشخاص بشي غير مؤذ فبي ظاهره ، أو يقترب منه ، أو عندما يقوم هذا الشخص بتصرف مأمون فبي ظاهره ؛

(٣) يقصد بتعبير " لغم يبت عن بعد " أى لغم يطلقه مدفع أو صاروخ أو مدفع هاون أو وسيلة مماثلة [من مسافة تزيد على [ألف] [ألفي] متر] ، أو يتم إسقاطه من طائرة ؛

(٤) يقصد بتعبير " هدف عسكري " ، من حيث تناوله الأشياء ، أى شي يمثل بذات طبيعته أو موقعه أو فرضه أو وجه استعماله ، أسهاما فعالا فبي العمل العسكري ، ويكون من شأن تدميره أو الاستيلاء عليه أو ابطال مفعوله ، كليا أو جزئيا ، فبي الظروف السائدة فبي حينه ، أن يوفر ميزة عسكرية مؤكدة .

(أ) للاطلاع على نص الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF/L.9 و Corr.1 و Add.1 ، انظر
المرق الاول ، الفرع " طاء " .

المادة ٢ مكررة

قيود عامة على استعمال الألغام الأرضية والشراك الخداعية وغيرها من النبائط

- ١ - تنطبق هذه المادة على (أ) الألغام و (ب) الشراك الخداعية (ج) الذخائر والنبائط الموزعة يدويا ، المصممة بقصد القتل أو الاصابة أو الاتلاف والتي تشغل بالتحكم عن بعد أو تتغلغل تلقائيا بعد فترة من الوقت .
- ٢ - يحظر في أية ظروف (بما في ذلك العمليات الانتقامية) توجيه أسلحة من تلك التي تنطبق عليها هذه المادة ضد السكان المدنيين كجموعة أو ضد أفراد من المدنيين .
- ٣ - يحظر الاستخدام العشوائي لأسلحة من تلك التي تنطبق عليها هذه المادة . ويكـون استخداما عشوائيا أى وزع لمثل هذه الأسلحة :
 - (أ) لا يتم فوق هدف عسكري أو لا يكون مصوبا اليه ؛ أو
 - (ب) يستخدم طريقة أو وسيلة للاطلاق لا يمكن أن تكون موجهة نحو هدف عسكري ؛ أو
 - (ج) يمكن أن يتوقع منه أن يؤدي عرضا الى قتل مدنيين أو جرحهم أو الى اتلاف أشياء مدنية ، أو الى مزيج من ذلك ، على وجه مفرط بالقياس الى الفائدة العسكرية الملموسة والمباشرة المنتظرة منه .
- ٤ - تتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة من أجل توعية المدنيين اثار الأسلحة التي تنطبق عليها هذه المادة . ويقصد بتعبير " الاحتياطات المستطاعة " تلك القابلة للاتخاذ أو الممكنة عمليا مع مراعاة جميع الظروف القائمة في حينها ، بما في ذلك ما يكون متصلا بانجاح العمليات العسكرية ، وضرورة الاقلال الى أدنى من الخسائر العرضية التي تلحق بأرواح المدنيين . أو اصابة المدنيين والاضرار بالافراغ المدنية [مع مراعاة الاعتبارات العسكرية والانسانية] .

المادة ٣ - تسجيل وعلان مواقع حقول الألغام والألغام والشراك

- (١) على الأطراف في نزاع ما أن تسجل مواقع :
 - (أ) جميع حقول الألغام المسبقة التخطيط والمبثوثة من قبلها ؛ و
 - (ب) جميع الرقاع التي استعملت فيها الشراك الخداعية استعمالا واسع النطاق ومسبقة التخطيط .
- (٢) على الأطراف أن تحاول ضمان تسجيل مواقع جميع حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية الاخرى التي قامت بوضعها أو وزعها .
- (٣) (أ) تحتفظ الأطراف بجميع السجلات المذكورة ، وتقوم بما يلي :

' ١ ' تضع تحت تصرف كل طرف خصم وتصرف الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن بعد توقف العمليات العدائية الفعلية ، جميع المعلومات التي في حوزتها عن مواقع حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية في أراضي الطرف الخصم المذكور ، فيما عدا الأراضي الواقعة تحت احتلال أو سيطرة قواتها هي أو قوات حليفة لها ؛ و

' ٢ ' حين تمسح قواتها أو القوات الحليفة لها ، بعد توقف العمليات العدائية الفعلية ، من جميع أراضي الطرف الخصم التي تكون تلك القوات قد احتلتها أو سيطرت عليها أو من أى جزء من تلك الأراضي ، تضع تحت تصرف الطرف الخصم المذكور ، والأمين العام للأمم المتحدة ، في أقرب وقت ممكن جميع المعلومات التي في حوزتها عن مواقع حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية في الرقعة التي انسحبت منها تلك القوات ؛ و

' ٣ ' تعلن بعد توقف العمليات العدائية الفعلية ، كلما كان ذلك مستطاعا مع مراعاة مصالحها الدفاعية المشروعة ، عن مواقع حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية في أى أجزاء من أراضيها تحتلها أو تسيطر عليها قوات طرف خصم ؛ و

' ٤ ' عند انشاء قوات أو بعثات للأمم المتحدة للقيام بمهام حفظ السلم أو المراقبة أو تقصي الحقائق أو بمهام مماثلة في أية رقعة ، تضع تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة جميع المعلومات التي في حوزتها عن مواقع حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية في تلك الرقعة ، أو تتخذ ، في حالة قيام بعثة صغيرة لتقصي الحقائق ، تابعة للأمم المتحدة بزيارة مؤقتة الى الرقعة المذكورة ، ما يلزم من التدابير لحماية البعثة من آثار حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية أثناء قيامها بواجباتها .

(ب) بعد توقف العمليات العدائية الفعلية ، يسعى الأطراف للوصول الى اتفاق فيما بينهم ، وكذلك مع فيرهم من الدول ومع المنظمات الدولية حين يكون ذلك مناسباً ، على التزويد بالمعلومات وبالمساعدة التقنية والمادية [التي تشمل ، في الظروف المناسبة عمليات مشتركة] اللازمة لازالة حقول الألغام والألغام والشراك الخداعية الموزعة خلال النزاع أو لتعطيل أثرها على نحو آخر .

المادة ٤ - قيود على استعمال الألغام التي تبت عن بعد

(١) يحظر استعمال الألغام التي تبت عن بعد الا بالشرطين التاليين : (أ) أن يكون كل لغم من هذا النوع مزودا بجهاز فعال لا يبطال مفعوله ، أى بجهاز يتحرك تلقائيا أو يشغل بالتحكم عن بعد ويكون مصمما بحيث يجعل اللغم غير مؤذ أو يجعله يد من نفسه متى أصبح متوقفاً أن هذا اللغم لن يفي بعد الآن بالفرض العسكري الذي بُت من أجله ، و (ب) أن تكون الألغام المذكورة مستعملة حصرا داخل رقعة تكون هي ذاتها هدفا عسكريا [أو تضم أهدافا عسكرية] .

(٢) يسبق ، بتحذير مسبق فعال ، أى بث أو إسقاط لألغام تبت عن بعد ويمكن أن تؤذى الأهالي المدنيين [، الا اذا كانت الظروف لا تسمح بذلك] .

المادة ٥ - قيود على استعمال الألغام وغيرها من النبائط في المناطق المأهولة

- (١) تنطبق هذه المادة على : (أ) الألغام (غير الألغام التي تبت عن بعد) ؛ و(ب) الشرك الخداعية ؛ و (ج) غير ذلك من الذخائر والنبائط الموزعة يدويا والمصممة بهدف القتل أو الاصابة أو الاتلاف والتي تشغل بالتحكم عن بعد أو تنطلق تلقائيا بعد فترة من الوقت .
- (٢) يحظر استعمال أسلحة من تلك التي تنطبق عليها هذه المادة في أية مدينة أو بلدة أو قرية أو رقعة أخرى يوجد فيها تجمع مماثل من المدنيين ولا يدور فيها قتال بين قوات برية أو لا يبدو هذا القتال وشيك الوقوع ما لم :
- (أ) توزع هذه الأشياء فوق هدف عسكري يملكه أو يسيطر عليه طرف معاد ، أو قريبا جدا من هذا الهدف ؛ أو
- (ب) تتخذ الاحتياطات [المستطاعة جميعا] [الفعالة] لحماية المدنيين من آثارها .

المادة ٦ - حظر استعمال شرك خداعية معينة

- (١) يحظر في أية ظروف استعمال :
- (أ) أى شرك خداعي يبدو في هيئة شيء قابل للحمل غير مؤذ في ظاهره ، ويكسب مصمما ومركبا خصيصا ليحتوى على مادة متفجرة ولينفجر عند العبث به أو الاقتراب منه ؛ أو
- (ب) أى شرك خداعي مصمم لاحداث اصابة لا داعي لها أو عذاب لا موجب له .
- (٢) يحظر في أية ظروف استعمال شرك خداعية تربط ، أو توصل على أى نحو ، بما يلي :
- (أ) الشارات أو العلامات أو الاشارات الحامية المعترف بها دوليا ؛
- (ب) المرضى أو الجرحى أو الموتى ؛
- (ج) أماكن دفن الجثث أو احراقها أو القبور ؛
- (د) المرافق أو المعدات أو الامدادات أو وسائل النقل الطبيعية ؛

••/••

- (هـ) لعب الأطفال ؛
(و) الطعام والشراب [وأدوات الطبخ والأدوات المنزلية] (الا في المنشآت العسكرية
والمواقع ومستودعات الامداد العسكرية) ؛
(ز) الأشياء ذات الطابع الديني الجلي ؛
(ح) الأوابد التاريخية أو الآثار الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي
أو الروحي للشعوب ؛
(ط) [الحيوانات وجثثها] .

المرفق الثالث

تقرير فريق الصياغة بشأن الأسلحة المحرقة (أ)

- ١ - عقد فريق الصياغة ثلاث جلسات برئاسة اللفتنانت كولونيل ر. فيلبر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) .
- ٢ - واستندت مناقشات فريق الصياغة الى مختلف الاقتراحات المتعلقة بالأسلحة المحرقة والمقدمة الى المؤتمر التحضيري ، كما استندت الى المقترحات التي عرضت خلال الجلسات العامة الرسمية وفير الرسمية .
- ٣ - وبعد تبادل دقيق لوجهات النظر ، وضع فريق الصياغة نصا مركبا بشأن عناصر اتفاق حول الأسلحة المحرقة ، وهو ملحق طيه كتذييل . وتتضمن هذه العناصر تعاريف وقواعد .
- ٤ - وتوضح العناصر وجود عدد من الميادين التي تم التوصل فيها الى اتفاق . بيد انه لم يمكن الاتفاق على عدد من القضايا . وترد هذه القضايا بين أقواس معقوفة .
- ٥ - ويتبغي أن يلاحظ انه على الرغم من أن كلمة " هجوم " لا ترد بين أقواس ، الا أن أحد الوفود قال انه يفضل أن يستعاض عن هذه الكلمة ويغير نص الجملة تبعاً لذلك بحيث تشير الى " حظر الاستعمال " .
- ٦ - وكان من المفهوم انه في حالة ورود اشارة في أى نص نهائي الى حماية الأشياء المدنية ، فان الأمر يستلزم ادراج تعريف لعبارة " الأشياء المدنية " .

(أ) صدر سابقا تحت الرمز A/CONF.95/PRIP.CONF./11 .

التذييل

ورقة عمل أعدتها فريق الصياغة بشأن عناصر اتفاق حول الأسلحة المحرقة

تعريف

١ - في مصطلح هذا الاتفاق :

يقصد بتعبير " سلاح محرق " أية ذخيرة مصممة في المقام الأول لاشعال النار في الأشياء أو لتسبب الحروق للاشخاص بفعل اللهب أو الحرارة ، أو مزيج من اللهب والحرارة ، الناتجين عن تفاعل كيمائى لمادة تصوب الى الهدف .

٢ - ويمكن أن تأتي هذه الأسلحة ، مثلا ، على شكل قاذفات لهب ، وقذائف ، وصواريخ ، وقنابل يدوية ، وألغام ، وقنابل .

٣ - ولا تشمل هذه الأسلحة :

' ١ ' الذخائر التي يمكن أن تكون لها آثار محرقة ثانوية أو عارضة ، مثل المضئيات أو المذنبات أو مطلقات الدخان أو أجهزة الإشارة ؛

' ٢ ' الذخائر التي تعتمد في مفعولها الرئيسي على التشظي أو الاختراق أو الحصف ، والتي يكون لها ثانويا أثر محرق [.

٤ - يقصد بتعبير " سلاح اللهب " أية ذخيرة محرقة يكون فيها العامل المحرق الذى يصوب الى [، أو يتناثر فوق ،] الهدف مركبا على أساس هيدروكربون جلي ، مثل النابالم [أو المركبات التلقائية الاشتعال] .

٥ - يقصد بتعبير " تجمع مدنيين " أى تجمع ، دائما كان أو مؤقتا ، مثل [ما يشاهد في الأجزاء المأهولة من] المدن والبلدات والقرى ، أو مثلما يكون في مخيمات أو أرتال اللاجئين أو النازحين .

٦ - يقصد بتعبير " هدف عسكري " فيما يتعلق بالأشياء ، أى شيء يمثل ، بذات طبيعته أو موقعه أو فرضه أو وجه استعماله ، اسهما فاعليا في العمل العسكري ، ويكون من شأن تدميره أو الاستيلاء عليه أو ابطال مفعوله ، كليا أو جزئيا ، في الظروف السائدة في حينه ، أن يوفر ميزة عسكرية مؤكدة .

٧ - يقصد بتعبير " الاحتياطات المستطاعة " تلك الاحتياطات التي تكون قابلة للاتخاذ أو ممكنة عمليا اذا أخذت في الحسبان جميع الظروف السائدة في حينها .

قواعد

[الحماية عموماً]

[٨ - يحظر استخدام الأسلحة المحرقة]

[حماية المدنيين] [والأشياء المدنية]

٩ - يحظر جعل السكان المدنيين أو المدنيين الأفراد [أو الأشياء المدنية] هدفاً للهجوم بالأسلحة المحرقة .

١٠ - (أ) يحظر جعل أى هدف عسكري قائم وسط تجمع مدنيين هدفاً للهجوم [بالأسلحة المحرقة] [بأسلحة اللهب] [الا اذا كان ذلك الهدف العسكري منفصلاً و متميزاً بوضوح عن تجمع المدنيين .]

أو

(ب) يحظر جعل أى هدف عسكري قائم وسط تجمع مدنيين هدفاً [للهجوم] [بالأسلحة المحرقة المصوية من الجو] [بأسلحة اللهب المصوية من الجو] [لهجوم جوى بالنابالم أو غيره من ذخائر اللهب] [الا اذا كان ذلك الهدف العسكري منفصلاً و متميزاً بوضوح عن تجمع المدنيين .]

[حماية المقاتلين] [العسكريين]

١١ - (أ) يحظر جعل المقاتلين [العسكريين] يصفتهم هذه هدفاً للهجوم بالأسلحة المحرقة ؛

أو

(ب) يحظر استعمال الأسلحة المحرقة ضد المقاتلين [العسكريين] الا حين :
' ١ ' يكونون مشتبهين في نطاق معركة يكون الدعم الجوى فيها عن كذب أمراً ضرورياً ؛
' ٢ ' يكونون في ، أو على مقربة من ، هدف عسكري مثل المركبات المدرعة ، أو التحصينات الميدانية ، أو الملاجئ المحصنة ، أو المحارز ، [أو الاهداف الاخرى المماثلة] .

١٢ - لا يمس هذا الحكم بالحماية التي تضيفها على غير المقاتلين من أعضاء القوات المسلحة قواعد القانون الدولي المنطبقة في المنازعات المسلحة .

[حكم عام]

١٣ - حينما استخدمت الأسلحة المحرقة في ظروف لا تحظرها هذه القواعد أو غيرها من قواعد القانون الدولي ، تتخذ جميع الاحتياطات [المستطاعة] [الفعالة] بغية قصر آثار هذا الهجوم على الهدف العسكري ذاته ، بحيث يتقادم ايقاع خسائر في أرواح المدنيين واصابتهم بجروح واتلاف الاشياء المدنية على نحو عارض . [

المرفق الرابع

تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بمنظومات الأسلحة ذات العيار الصغير (أ)

- عقد الفريق العامل غير الرسمي ثلاث جلسات برئاسة السيد ر. ج. أكيرمان (هولندا) .
وكان المفروض من الفريق العامل اتاحة الفرصة لمناقشات تقنية وتبادل وجهات النظر بشأن
مسألة منظومات الأسلحة ذات العيار الصغير ، على أساس ما جاء في الوثيقة A/CONF.95/ (ب)
PREP.CONF./L.14 ومع الرجوع الى الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF./L.3 (ج) ، ولكن دون محاولة
التوصل الى اتفاق على نصوص معينة .
والفلسفة التي تقوم عليها الوثيقة هي مفهوم الربط بين احداث الجروح ونقل الطاقة .
ورأى بعض الوفود في هذه الفكرة عاملا مشجعا ، بينما أعربت وفود أخرى عن تحفظات أو اقتصرت
تعليقاتها على مناقشة المسائل الفنية .
واتضح من المناقشة استمرار وجود خلافات تقنية ، وترد في التذييل بعض المسائل التي
كانت موضع مناقشة . وقد اعترف في هذه المناقشات بأن الوثيقة L.14 ليست هي الحل النهائي ،
الا أنه يبدو أن من المفيد استمرار المناقشات ، وتأتي التوصيات التالية بفرغ تسهيل أعمال المؤتمر
الرئيسي والدراسات المقبلة :
- ١ - أن تعتبر البلدان أن النقاط التي يتناولها التذييل هي أمثلة للمسائل ذات الصلة
بالموضوع التي يمكن لخبرائها الطبيين والتقنيين أن ينظروا فيها .
 - ٢ - أنه ينبغي التشجيع على اجراء مزيد من البحث ، خاصة من أجل زيادة المعرفة في المجال
الطبي ومجال علم القذائف .
 - ٣ - أن تنظر البلدان في استصواب وملاءمة استخدام معيار نقل الطاقة كوسيلة للربط بين
قدرات الأسلحة واحداث الجروح .
 - ٤ - أن تنظر البلدان في النقطة (٣) أعلاه في ضوء الاقتراح المؤقت الذي عرضه مقدمو الوثيقة
L.14 بتقريب المعاملين س و س في مرفق تلك الوثيقة بالمعاملين المتصلين بالرصاص التقليدية مسن
عيار ٧.٦٢ x ٥١ مم أو أي قذيفة مشابهة .

(أ) A/CONF.95/PREP.CONF./9 متضمنة Corr.1 .

(ب) انظر المرفق الأول ، الفرع " نون " .

(ج) انظر المرفق الأول ، الفرع " جيم " .

••/••

٥ - أن تنظر البلدان في الحاجة إلى التوحيد القياسي في مجال جمع بيانات الجروح والإبلاغ عنها .

٦ - أن تنظر البلدان ، ما أمكن ذلك ، في إبلاغ المعلومات المتعلقة بدراساتها وتجاربها إلى مقدمي الوثيقة A/CONF.95/PREP.CONF./L.14 على أن يقوم هؤلاء باتاحة هذه المعلومات إلى البلدان المهتمة بالأمر بناءً على طلبها .

التذييل

١ - دارت مناقشة تركزت حول ما اذا كانت السويد والمكسيك تقصدان ان يشملوا منظومات الأسلحة بكاملها بالاقتدار والقيود وما يترتب على ذلك من التفاعل بين الذخيرة والأسلحة ، أو شمول آثار الذخيرة وحدها . وأشار وفد السويد الى أن من المناسب أن تؤخذ المنظومة بكاملها في الاعتبار . ودارت مناقشات حول ما اذا كان الجمع بينهما ضروريا أو عمليا .

٢ - وجرت مناقشة حول التمييز بين الرصاصات والقذائف وأيهما المقصود . وأشار وفد السويد الى أنهم يعتبرون القذيفة أشمل معنى وأن هذا هو المقصد . وجرت مناقشة حول ادراج الذخيرة الكاشفة والمتفجرة في الشمول المنتوى لتعبير " القذيفة " . ولم تصل المناقشة الى رأى قاطع بشأن ماهية ما يشملها تعبير " القذيفة " والآثار التي ينطوى عليها هذا التفسير .

٣ - وأثير سؤال حول مدى شمول تعبير " منظومات الأسلحة " ، وأشار الى أنه يمكن أن يتضمن عناصر منها أجهزة التصوير ، الا أن المناقشة حول مدى اعتبار عوامل الارتباط بين الانسـان والأسلحة - لم تصل الى نتيجة حاسمة .

٤ - وتركزت بعض المناقشات حول مسألة حالة منظومات أسلحة بعينها في الوقت المختار لاختيارها . أى أنه يجب مراعاة عوامل معينة مثل البلى الذي يلحق بأسورة البندقية لما له من أثر على أداء الرصاصة .

٥ - ومضت المناقشة حول نقل الطاقة العالية الى نتيجة مؤداها أنه لا يوجد مقياس معين يمكن به تحديد نقل طاقة " عالية " ، ولو أن الوفد السويدي اقترح أن تؤخذ المستويات التي ترتبط بشكل تقريبي بالرصاص من عيار ٢٦٢ x ٥١ مم كأساس مناسب لبدء المناقشة . وأشار البعض الى أن مفهوم نقل الطاقة يبدو على الأقل مدخلا مناسبيا للمشكلة .

٦ - وأثيرت مسألة ما اذا كان التقييد المقترح سيشمل الذخائر الخارقة للدروع . وأشار الوفد السويدي الى أن الرصاص الخارق للدروع لا يعتبر عادة في هذه الفئة الا في الحدود التي يكون مقصودا استعماله أيضا ضد الأفراد . ولوحظ أيضا أنه لا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما للذخائر الخارقة للدروع من " آثار خلف الدروع " .

٧ - ودارت بعض المناقشة حول موضوع الاصطدام المباشر بالجسم البشري ومقارنته بالاصطدام غير المباشر . وتطرقت المناقشة الى الأشياء المتداخلة التي يمكن أن تؤثر على مسار الرصاصة . وأشار الوفد السويدي الى أن الوسيلة العملية الوحيدة للاختبار هي الاختيار على أساس الاصطدام المباشر . ولوحظ أيضا أن الوثيقة I.14 لم تقترح الانطباق على ذخيرة التشظي مثل القنابل اليدوية التي تطلقها البنادق أو قذائف بنادق القنابل اليدوية .

٨ - وأثير تساؤل حول انطباق الاقتراح على الأسلحة التي يمكن اعتبارها داخلة في نطاق الاقتراح ولكن ربما لا يمكن تحديدها مباشرة على هذا النحو . ومن أوضح الأمثلة التي عرضت في

هذا الصدد أسلحة الليزر . وأشار وفد السويد الى أنهم لا يعتبرون أسلحة الليزر داخلية فني نطاق الوثيقة I.14 .

٩ - ونوقشت مسألة المصطلحات الواردة في المادة ٣ من حيث احتمال الضموض فني بعض المصطلحات مثل " نقل طاقة عالية " و " تتقلب بسهولة " و " تتكسر بسهولة " وغيرها . وجرت مناقشات طويلة ، وقدمت بعض الاقتراحات بحذف أكثر المصطلحات والاقتصار الدقيق على نقل الطاقة .

١٠ - وأثير تساؤل حول مدى ملاءمة القيود التي تتناول نقل طاقة " تقترب من نقطة الصدم " . ودارت مناقشات طويلة حول طبيعة الايداع المبكر للطاقة في مقابل الايداع المتأخر ، وحول أطوال الجروح .

١١ - ودارت مناقشة حول أثر زاوية انعراج الرصاصات والزوايا النسبية لاصطدام الرصاصات بمادة الهدف ، وكان هناك عدم اتفاق تقني بشأن الدالة النسبية لزاوية الاصطدام في تحديد الجرح .

١٢ - وجرت مناقشة حول النظر الى النسيج العضلي باعتباره النسيج الأساسي للترابط في الجسم . وأشير الى أنه ، فيما يتعلق بالجروح وليس العجز على وجه التحديد ، يجب أن تؤخذ أنسجة كثيرة أخرى في الاعتبار . وأشير أيضا الى أن النسيج العضلي يكفي للإشارة الى الأنسجة الأخرى . وتوجد اختلافات تقنية فيما يتصل بالآثار المترتبة على اختيار النسيج العضلي وحده فيما يتعلق بالجروح .

١٣ - وأثير تساؤل حول السبب المنطقي لاختيار ٧٠ مم و ١٤٠ مم طولاً للجروح . وذكر وفد السويد أن ١٤٠ مم هو تقريباً لمتوسط كثافة الجسم اجمالاً . وأشارت مناقشات أخرى الى أنه في اختيار الجروح التي تحدث في أماكن أساسية من الجسم غير الأطراف ، قد يكون من المناسب اختيار مسارات للقذيفة أطول بكثير تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مم ، وأن طول الجرح قد يصل الى ٤٠٠ مم . ولم تصل المناقشات الى رأى قاطع بشأن هذه الآثار ، ولا زال الخلاف التقني قائماً .

١٤ - وفيما يتصل بمناقشة طول المسار ، أثير موضوع توزيع الاصابات على الجسم البشري . فاصابات الأسلحة المصوبة ذات العيار الصغير توجد غالباً في الرأس والرقبة والجذع ، أكثر مما تصادفه مثلاً في توزيع الاصابات من نلرف التشظي . ويقتضي هذا مزيداً من الدراسة سواء من حيث طول مسار القذيفة في الجسم أو قيمة العجز ، وربما من حيث اختيار المواد المشابهة للأنسجة التي تقتصر الآن على النسيج العضلي .

١٥ - وذكر أحد الوفود في معرض الاشارة الى معاملي سوس في مرفق الوثيقة I.14 أن الطلقة من عيار ٧٦٢ x ٥١ مم تنتج طاقة حركية تبلغ ٣٤٨ من الجولات بالسرعة الفوهية بينما تنتج الطلقة من عيار ٥٠٠ . أكثر من ٢٢٠٠ من الجولات . وأشار وفد السويد في المناقشة التي أعقبت ذلك الى أن الطاقة التي تنتقل الى الجسم البشري هي التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، وأن الطلقة من عيار ٥٠٠ لا تتقلب بسهولة وانها ، على أى حال ، مقصود بها الاستخدام ضد المتباد .

وذكر الوفد السويدي أيضا أن مضاعفة عيار الطلقة ٢ ٧٦٦ مم يحدث أربعة أضعاف كمية الطاقة المنقولة ، أما اذا تقلبت فستحدث زهاء ٢٠ ضعفا من الطاقة المنقولة . وذكر وفد آخر أن استخدام الطلقات عيار ٥٠٠ ضد هدف بشري يحدث جرحا مدمرا . ولم يكن هناك اتفاق على أن عيار ٥٠٠ هو المستخدم أساسا ضد العتاد .

١٦ - وأثار أحد الوفود تساؤلا عما اذا كانت الذخائر التي تستعملها جهات حفظ النظام الوطنية تتأثر بهذا الاقتراح . ومن رأى وفد السويد انها لا تتأثر لأن القانون الدولي الذي لا ينطبق على المنازعات المسلحة لا ينطبق في هذه الحالات . وأثار وفد آخر مسألة ما يترتب من آثار على وضع عسكري شبيه بالاوضاع التي تتعرض لها عادة أعمال الشرطة ، أى مواجهات مكشوفة يتعرض فيها المقاتل الى خطر واضح وهو تلقي اصابة خطيرة ما لم يمنع حركة الخصم بالتحرك سريعا واطلاق النار من سلاحه . وذكر وفد السويد أنه في هذه الحالات يكون موقع الاصابة أهم كثيرا من نقل الطاقة الفعلي الذي تحدثه الطلقة ، ولا يمكن احداث العجز المباشر المطلوب في هذه الحالة الا باصابات في الجهاز العصبي المركزي ، ويشمل نحو ١٥ في المائة من مساحة الجسم ، ومن رأى هذا الوفد أنه حتى لو زاد نقل الطاقة المتسبب عن الرصاصة زيادة كبيرة فلن يؤدي الا الى زيادة هامشية في احتمال العجز المباشر . وأثار ذلك تساؤل عما اذا كان المطلوب عسكريا هو العجز "السريع" ان لم يكن "المباشر" .

١٧ - ودارت مناقشة حول آثار المدى في الاختيار . وأعرب البعض عن رأى مفاده أنه يجب النظر في استخدام مدى أطول وأوسع ولم تسفر المناقشة حول الحاجة الى مدى أوسع أو مدى سيكون معقولاً - عن نتيجة حاسمة - ويوجد خلاف تقني رئيسي حول ما اذا كان نهج الهدف المشابه هو نهج عملي .

١٨ - وجرت مناقشة حول نوع المادة التي يجب استخدامها كمشبهه للأنسجة . وكان هناك تسليم بأن هذه معضلة تقنية معروفة جرت مناقشتها في الماضي ويجب أن تستمر المناقشة في المستقبل الى أن يتم الوصول الى حل لها .

١٩ - ونوقشت بايجاز وسائل اجراء الاختيارات التي يتوخاها مرفق الوثيقة I-14 . ونوقشت طريقة استخدام الأشعة السينية الوميضية المتعامدة لتقييم أداء الرصاصة في مادة مشابهة للأنسجة ، واعتبرها البعض طريقة موثوق بها ودقيقة ولكنها معقدة ومكلفة . وذكر وفد السويد أيضا أن من رأيهم أن من الممكن تحديد خصائص نقل الطاقة بمجرد قياس حجم الفجوة التي تحدث في وسط مشابه مثل الصابون الرغوي ، بشرط امكانية قياسها عياريا . وذكرت طرق أخرى لقياس نقل الطاقة مثل قياس سرعة الاصطدام والخروج في جسم قصير مشابه وحساب فاقد الطاقة ، أو استخدام بندول قذيفي لهذا الغرض . ويبدو وأنه يوجد خلاف تقني أو تحفظات حول جميع وسائل التقييم التي نوقشت .